تخطيط مشروع البحث العلمي
1. اختيار موضوع البحث
2. إعداد إشكالية البحث
3. النظرية واتجاه البحث
4. اعداد فرضيات البحث
5. الإطار العملي للبحث
6. عينة مشروع البحث العلمي
7. أنواع وتصنيفات البحث العلمي
8. اختيار االستراتيجية التحقق من الفرضيات
9. اختيار أدوات جمع البيانات
10. اختيار استراتيجية معالجة السانات
11. عرض النتائج المتوقعة للبحث
12. ابستمولوجيا منهجية البحث العلمي

الفصل الخامس:
بناء الإطار العملي للبحث

المصدر: 5 image google

خطة الفصل

1. المقدمة
2. الهدف من بناء الإطار العملي للبحث
3. من المفهوم إلى متغير

1.3 التمييز بين المتغير ووحدة التحليل ووحدة الملاحظة
2.3 العلاقة بين المتغيرات

4. نوع المتغير تبعا لتغير البيانات
5. من المتغير إلى المؤشر
6. ما يكمن وراء اختيار المتغيرات والمؤشرات وديناميكيات الإطار العملي للبحث
7. أمثلة توضيحية
8. الملخص

الأهداف التعليمية للفصل

- معرفة أهمية ودور الإطار العملي في عملية البحث العلمي.
- معرفة المفاهيم والعناصر التي تشكل الإطار العملي للبحث.
- معرفة أهمية المتغير والمؤشر في بناء الإطار العملي للبحث.
- معرفة وتمييز وحدة التحليل ووحدة الملاحظة.
- معرفة تقسيمات وأنواع المتغير.
- معرفة كيفية بناء المتغير والمؤشر.

قاموس المصطلحات

المصطلحات باللغة العربية	المصطلحات باللغة الفرنسية	المصطلحات باللغة الإنجليزية
إطار عملي	Cadre opérationnel	Operational framework
اطار تشغيلي	Cadre opérationnel	Operational framework
ارتباط تجريبي بين متغيرات	Lien expérimental entre variables	Experimental link between variables
اطار مفاهيمي	Cadre conceptuel	Conceptual frame
اطار نظري	Cadre théorique	Theoretical frame
بيانات	Données	Data
تحقق تجريبي	Vérification expérimentale	Experimental verification
تصميم البحوث	Design ou conception de la recherche de	Design of the research
تغير أو تباين	Variation	Variation
تمثيل تخطيطي للإطار العملي	Représentation schématique du cadre opérationnel	Schematic representation of the operational framework
حقائق الظاهرة العلمية	Faits du phénomène scientifique	Facts of the scientific phenomenon
خطة البحث	Plan de recherche	Research plan
سلسلة سببية	Chaîne causale	Causal chain
سمات أو خصائص	Attributs ou propriétés	Attributes or properties
عتبة حرجة	Seuil critique	Critical threshold
علاقة ارتباط	Relation d’association	Association relationship
علاقة السبب والنتيجة	Relation de cause à effet	Relationship of cause and effect
علاقة تأثير	Relation d'effet ou d’impact	Relationship of effect or impact
علاقة سببية	Relation causale	Causal relationship
فرضية مؤكدة أو داحضة	Hypothèse confirmée ou infirmée	Hypothesis confirmed or invalidated
قياس المستوى	Mesure de niveau	Measurement level
مستوى قياس	Niveau de mesure	Level of measurement
متغير	Variable	Variable
متغير سابق	Variable antécédente	Antecedent variable
متغير مستقل	Variable indépendante	Independent variable
متغير وسيط	Vvariable mmédiatrice	Mediator variable
متغير معدل	Variable modératrice	Moderator variable

قاموس المصطلحات (تابع)

Population	**Population**	**مجتمع**
Experimental references	Références expérimentales	مرجعيات تجريبية
Credibility of the relationship	La crédibilité de la relation	مصداقية العلاقة
Equation	Équation	معادلة
Information	Information	معلومات
Criterion of validity	Critère de validité	معيار الصلاحية
Key concepts	Concepts clés	مفاهيم رئيسية
Abstract concepts	Concepts abstraits	مفاهيم مجردة
Theoretical approach	Approche théorique	مقاربة نظرية
Indicators	Indicateurs	مؤشر
Research form	Formulaire de recherche	نموذج البحث
Experimental model	Modèle expérimental	نموذج تجريبي
Analysis unit	Unité d'analyse	وحدة التحليل

المقدمة

فشل مؤلفو كتب منهجية البحث العلمي في الاتفاق على مصطلح شائع لوصف بناء الإطار العملي للبحث، عموما يستخدمون عبارات: تصميم البحوث، خطة البحث، نموذج البحث وحتى النموذج التجريبي أو مصطلح النموذج؛ هذا الخلط الاصطلاحي لا يساعد على فهم طبيعة هذه العملية في هذه المرحلة من البحث.

ومنه، لقد اخترنا استخدام الإطار العملي أو التشغيلي كمصطلح لوصف هذه المرحلة من مشروع البحث، ذلك أن التعبير يرتبط منطقيا مع الإطار المفاهيمي الذي عادة ما يستخدمه الباحث عند الإشارة إلى عمل وضع الإطار النظري عند صياغة اشكالية البحث والخلوص إلى الفرضيات.

يمثل الإطار المفاهيمي ترتيب المفاهيم الرئيسية والمفاهيم الفرعية التي شيدت في وقت صياغة الإشكالية وذلك لإنشاء إطار نظري لموضوع الدراسة. وهكذا، تم تطوير الإطار المفاهيمي في الجزء الأول من عملية البحث، بمعنى مرحلة التصور، أو " بناء الإطار النظري ". ثم بعد ذلك يتم تطوير الإطار العملي أو التشغيلي في المرحلة الثانية من عملية البحث، أو بالأحرى التحقق التجريبي؛ هذه المرحلة هي في الأساس تمثيل عملي لترتيب المتغيرات والمؤشرات؛ هذه المتغيرات والمؤشرات تعادل المفاهيم التجريبية بالنسبة لمفاهيم الفرضية المستخلصة من المفاهيم النظرية.

الإطار المفاهيمي والإطار العملي هما نوعان من المفردات مرتبطة منطقيا بهدف واحد الذي يستدعي هيكلة البحث. هذه الأدوات متكاملة فيما بينها في إطار إعداد مشروع البحث لأن الإطار النظري هو ما يصل الى وضع النظرية وفي الأخير الفرضية؛ أما الإطار العملي هو ما يصل لوضع الإطار التشغيلي والذي يستخدم لتفعيل المفاهيم النظرية إلى متغيرات ثم مؤشرات.

في اعداد وترجمة هذا الفصل، تم الاعتماد على المراجع التالية:

Amroune (2014)
Ben Yahia (2018)
Birley et Moreland (1998)
Gavard-Perret et al. (2008)
Gordon et Pétry (2000)
Moschetto (2011)
Noel (2011)
Thietart et al. (2007)
Contandrlopoulos et al. (1990)
Durand, Claire et André Blais (1997)
Gavard-Perret et al. (2008)
Kerlinger (1973)
Manheim et Richard (1981)
Michaud (1997)
Moschetto (2011)
Nachmias et Chava (1976)
Noel (2011)
أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير (2019)

2. الهدف من بناء الإطار العملي للبحث

تتمثل المهمة الرئيسية للافتراض بوجود جسر بين التفكير النظري لصياغة الاشكالية والاختبار العملي التجريبي أو التحقق من الفرضية. الافتراض يجسد العلاقة في نهاية صياغة الاشكالية وهو بالتالي يمثل المرحلة التمهيدية من تفعيل الإطار العملي؛ هذا الاخير يحول المفاهيم النظرية لموضوع البحث الى مفاهيم عملية.

هكذا، لنأخذ مثالا من المرحلة السابقة أي اعداد الفرضيات، إذن قد سمح لنا الافتراض ليحل محل المفاهيم النظرية في إشكالية التبعية الاقتصادية لدولة ما في دعم السياسة الخارجية لدولة أخرى.
هذه المفاهيم العملية، هي في الواقع الأبعاد أو السمات العملية لمفاهيم نظرية أوسع وأكثر تجريدا.
المفاهيم العملية تتيح تقديم علاقة تحليلية للمفاهيم النظرية المراد دراستها. مما يتيح لنا تحديد أو تعريف حقائق الظاهرة العلمية محل الدراسة فهذا يمكننا من ملاحظتها بسهولة، حينها سيكون لدينا حقائق واقعية للتأكد من العلاقة التحليلية الموجودة في النظرية.

الافتراض يسمح لنا للحد من التجريد، ولكن لا يجيز لنا أن نبدأ التحليل فورا. في الواقع، لا تزال المفاهيم العملية للفرضية المرجعيات التجريبية الواسعة التي تمكننا من تنفيذ الملاحظة في الميدان، لأنها لا تسمح لنا باستخراج فعال للحقائق الملحوظة التي يجب معالجتها لإجراء تحليل البيانات المأخوذة من ميدان الظاهرة العلمية محل الدراسة.

مثال:

وهكذا، التبعية الاقتصادية التي هي المفهوم الأول العملي في الفرضية؛ التبعية الاقتصادية ظاهرة يمكن ملاحظتها والتي لديها عدة أبعاد. في الواقع، الاعتماد الاقتصادي يمكن دراسته من خلال الاعتماد المالي أو الاعتماد التجاري أو والاعتماد على مستوى المساعدة بشتى أشكالها، الخ.

الشيء نفسه ينطبق على المفهوم العملي لدعم السياسة الخارجية الذي يمكن أن يعبر عن العديد من الأشكال المختلفة كالدعم العسكري والاقتصادي والسياسي أو الدبلوماسي؛ حتى هذا المستوى، لا يمكننا تحليل جميع هذه الأبعاد والأبعاد الفرعية لأنها ليست ذات صلة وطيدة للتحقق من كل العلاقة التحليلية الافتراضية.
نهاية المثال.

ثم يأتي الإطار العملي والذي يعتبر خطوة وسيطة وحاسمة بين الفرضية وتحليل الأعمال التجريبية. الإطار العملي يشكل عنصرا مركزيا في مشروع البحث والعمل البحثي إلى الحد الذي يشخص ما سنقوم بتحليله خصيصا لاختبار فرضية البحث.

لاختبار الفرضية أو أي تدليل علمي على الإطلاق، ينبغي أن يؤدى بأكثر دقة وبمنطقية تامة. الإطار العملي يضمن هذا المنطق وهذه الدقة من خلال توفير مرجعيات تجريبية دقيقة وملموسة أكثر، قدر الإمكان، وذلك من خلال بناء الإطار العملي لتوجيه التحقق الشامل من الفرضية.

3. من المفهوم إلى المتغير

ربما يدرك الباحث فعليا أن المنطق دائما وراء كل حركة بحثية محددة للفرضية وللإطار العملي الذي يأخذ شكل ممارسة دقيقة والذي يذهب من العام الأوسع (المجرد) إلى الخاص الأضيق (الملموس) أي في شكل مسار القمع. المفاهيم العملية للفرضية توضح وتجعل أكثر واقعية المفاهيم النظرية في المسألة البحثية المحددة، إذ أن المتغيرات والمؤشرات في الإطار العملي تلعب دورا مماثلا فيما يتعلق بالمفاهيم العملية للفرضية.

وهكذا، فإن الإطار العملي يساهم بشكل مضاعف في تحديد الدقة والتطور الكامل المنطقي للظاهرة العلمية محل الدراسة عن طريق بناء نوعين من المرجعيات التجريبية اللتان هما المتغير والمؤشر. وبالتالي، يوفر الإطار العملي المستوى الأول من الدقة فيما يتعلق بتولي بناء المتغيرات.

المتغير هو تجميع منطقي من السمات أو الخصائص التي تصف ظاهرة علمية ما يمكن ملاحظتها ميدانيا.

مثال:

متغير الجنس، يجمع بين اثنين، واثنين فقط من السمات (الذكور والإناث)؛ متغير الجنسية لديه عدد محدود من السمات التي تضبط وفقا لاحتياجات الباحث (على سبيل المثال: الإيطالية، الإنجليزية والفنلندية)، في حين يتضمن متغير طول الفرد عدد لا حصر له من المحتمل من السمات (هنا السمة، قيم عددية).
نهاية المثال.

قد تكون بعض المفاهيم دقيقة بما فيه الكفاية لتكون تلقائيا متغير (على سبيل المثال، جنس الإنسان)، والبعض الآخر من المفاهيم تتم معالجتها أولا قبل استخدامها في عملية التحليل.

مثال:

على سبيل المثال، يتم تعريف المفهوم النظري للديمقراطية من حيث العديد من المفاهيم العملية، مثل المنافسة بين الأحزاب السياسية والقيادة الحكومية، وتسيس المناقشات، ومشاركة الشعب في القرارات السياسية، الخ. كل من هذه المفاهيم العملية يمكن ويجب أن تكون هي نفسها محددة في شروط المتغيرات. وهكذا، فإن مفهوم منطوق المنافسة الحزبية يغطي العديد من المتغيرات المحتملة، على سبيل المثال، عدد الأحزاب السياسية المتنافسة أو لنقل بالأحرى المسافة الايديولوجية بين الاحزاب (كلما زاد عدد الأحزاب، كلما بعدت المسافة الأيديولوجية بين الأحزاب، كلما كان من المتوقع أن المنافسة تكون أكثر شدة).

أخيرا هذه المتغيرات يجب أن تقاس باستخدام المؤشرات. وهكذا، المؤشر المحتمل لمتغير المسافة الايديولوجية بين الأحزاب هو تعيين رصيد كل حزب سياسي على نطاق مسطرة مدرجة من سبعة نقاط على سبيل المثال من اليمين الى اليسار على أساس آراء عينة من الخبراء؛ مؤشر آخر لنفس المتغير لتعيين مسطرة مدرجة من سبعة نقاط على أساس تحليل مضمون برامجها.
نهاية المثال.

لذلك المتغير هو أداة لتمييز الدقة لمواصفات أو سمات لترجمة كلمة أو كلمات أو عبارات لمفاهيم نظرية إلى مرجعيات تجريبية أي مأخوذة من ميدان البحث أكثر تحديدا قياسا، مما يسمح للتحقق من المفاهيم المجردة تجريبيا.

وبعبارة أخرى، يمكن استنساخ بطريقة أكثر واقعية وعملية العلاقة المتواجدة في الفرضية، حيث أن هذا الاستنساخ يساعد على تحديد ما سوف نلاحظه في ميدان البحث على وجه التحديد وذلك لاختبار الفرضية، وهذا يلعب دورا محوريا في عملية البحث.

1.3 التمييز بين المتغير ووحدة التحليل

كما رأينا أعلاه،

المتغير هو عبارة عن تجميع سمات أو خصائص التي تصف شيء ما أو شخص ما.

- **وحدة التحليل هو المتغير الأساسي وهو مدار الدراسة أي (موضوع البحث) والذي الباحث عاكف على دراسة خصائصه أو سماته.**
- **وحدة الملاحظة وهي الشيء الذي تتم عليه المشاهدة لدراسة وحدة التحليل.**

مثال:

الباحثون في العلوم الاجتماعية يستخدمون في الغالب المجتمع كوحدة الملاحظة (أفراد مجموعة عرقية أو دينية أو منظمة أو حتى الدولة القومية)، ولكن يبقى أن وحدة التحليل تهتم بدراسة موضوع ما يخص السلوك الاجتماعي لعرق من هذه الاعراق البشرية والذي ينتمي لهذه الأفراد الذين يشكلون هذا المجتمع.
نهاية المثال.

يستخدم الباحثون في العلوم الاجتماعية المجتمع كوحدة ملاحظة ببساطة من أجل التعميم العلمي؛ للفصل بوضوح بين وحدة الملاحظة ووحدة التحليل أو المتغيرات الأساسية في الفرضية، غالبا ما يكون كافيا لتمييز الجهات الفاعلة التي تعمل على تحديد السمات التي تميز المتغيرات الأساسية.

مثال:

وهكذا، في حال الاشارة الى أن متوسط العمر المتوقع لأفراد مقاطعة كيبيك يختلف من حيث العرق البشري؛ تشمل وحدة الملاحظة أفراد مقاطعة كيبيك، أما متوسط عمر الفرد والعرق هما المتغيرات أي وحدة التحليل.
نهاية المثال.

2.3 العلاقة المنطقية بين المتغيرات

يجب علينا أن نفهم الدور المركزي للمتغير في عملية البحث، هذا المتغير يمكن أن يأخذ دلالات مختلفة من حيث الموقع الذي يحتله في الترتيب المنطقي للعلاقة المزعومة؛ اعتمادا على موضوع البحث، قد يكون في الواقع عدة أنواع من المتغيرات، والأكثر شيوعا منها هي **المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.** ينبغي أيضا التحقيق في دور متغيرات أخرى **كالمتغيرات الوسيطة والمتغيرات المعدلة والمتغيرات السابقة ومتغيرات التحكم.**

المتغير التابع هو المتغير الذي تتغير قيمته وفقا إلى تغير قيمة متغير أو العديد من المتغيرات، هذا جزء من المعادلة التي تختلف بالتزامن مع التغاير أو التباين في المتغير المستقل.

في المتغير، من المفترض أن تكون هناك علاقة ارتباط أو علاقة تأثير أي وجود علاقة سببية؛ في البحوث الميدانية المتغير التابع هو الذي نلاحظ فيه تغيرات واقعة عليه من تغيرات أو تباينات في المتغيرات الأخرى المستقلة أو غيرها من أنواع المتغيرات الأخرى.

المثال:

في المثال، فرضية ربط الدعم الدبلوماسي بالتبعية الاقتصادية، والعلاقة المفترضة يمكن أن تكون الخطوط العريضة على النحو التالي:

- الارتباط الاقتصادي،
- الاعتماد على الدعم في مجال السياسة الخارجية للدولة المهيمنة.

الشكل 1.5: علاقة ارتباط أو علاقة السببية
المصدر: Gordon و Pétry (2000)

بالتالي، فإننا نفترض ونريد اختبار الفرضية القائلة:

بأن دولة A تعتمد اقتصاديا على الدولة الأخرى U؛ الدولة A سوف تميل إلى دعم الدولة U في السياسة الخارجية للدولة U.

- **الارتباط الاقتصادي**: دولة A تعتمد اقتصاديا على الدولة الأخرى U.
- **الاعتماد على الدعم في مجال السياسة الخارجية للدولة المهيمنة**: الدولة A سوف تميل إلى دعم الدولة U في السياسة الخارجية.

وهذا الدعم للسياسة الخارجية للدولة U يشكل جزءا من المعادلة؛ هذا هو التأثير المفترض في إطار العلاقة المفترضة. ولكن في هذا المفهوم، الدعم العملي للسياسة الخارجية للدولة U ليست ملموسة بما فيه الكفاية لتوجيه البحث، وهذ الدعم يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة؛ على الباحث أن يختار بعد مفاهيمي أو عدة أبعاد مفاهيمية لهذا الدعم، والتي ستصبح المتغيرات التابعة.

إحدى الطرق التي يمكن أن تعبر عن هذا الدعم هو أن ينظر إليه من خلال البيانات المتاحة، هو المشاركة في المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص في الأمم المتحدة (Nations Unis). ولذلك، يمكننا أن نبدأ في تغيير فرضيتنا وبناء الإطار العملي على النحو التالي:

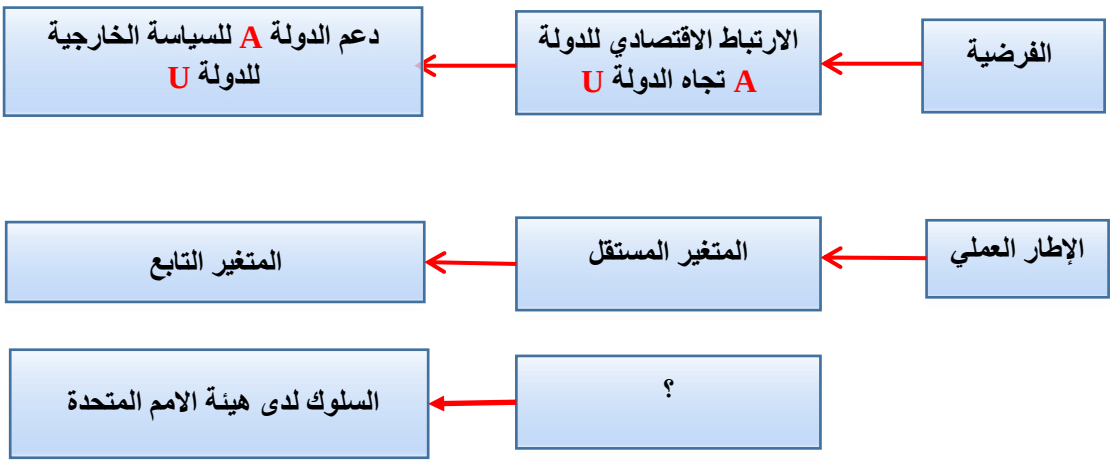

الشكل 2.5: كيفية تطوير الإطار العملي للبحث المستوى 1
المصدر: Gordon و Pétry (2000)

المتغير التابع: السلوك في الأمم المتحدة، هو البعد أو السمة من مفهوم دعم السياسة الخارجية؛ هذا المفهوم دقيق ويجسد المفهوم العملي للفرضية.
نهاية المثال.

المتغير المستقل هو المتغير الذي التغيرات أو التباينات في قيمته تؤثر على المتغير التابع من حيث حجم الأثر واتجاهه أي تأثير سلبي أو تأثير ايجابي.

عندما نفترض وجود علاقة سببية (وهو أمر نادر في العلوم الاجتماعية)، المتغير المستقل هو سبب التأثير المزعوم. في البحوث الميدانية، المتغيرات المستقلة هي التي **يتلاعب** بها الباحثون في دراسة تأثير متغير مستقل على متغير تابع.

في هذا المثال، يشير المتغير المستقل إلى أن جزءا من المعادلة هي التبعية الاقتصادية والجزء الآخر هو دعم السياسة الخارجية. بالنسبة لمتغير دعم السياسة الخارجية، يبقى المفهوم العملي واسع جدا لتوجيه البحث التجريبي لأنه يحتوي على العديد من الأبعاد التي لا يمكن دراستها في كل مرة، ولذلك فمن الضروري أن يختار الباحث بين أبعاد التبعية الاقتصادية.

وبذلك نكون قد حددنا اثنين من المتغيرات المستقلة لتحليل أكثر دقة لظاهرة التبعية من أجل التحقق من العلاقة المفترضة في فرضيتنا بين المفاهيم العملية الارتباط الاقتصادي ودعم السياسة الخارجية.

نهاية المثال.

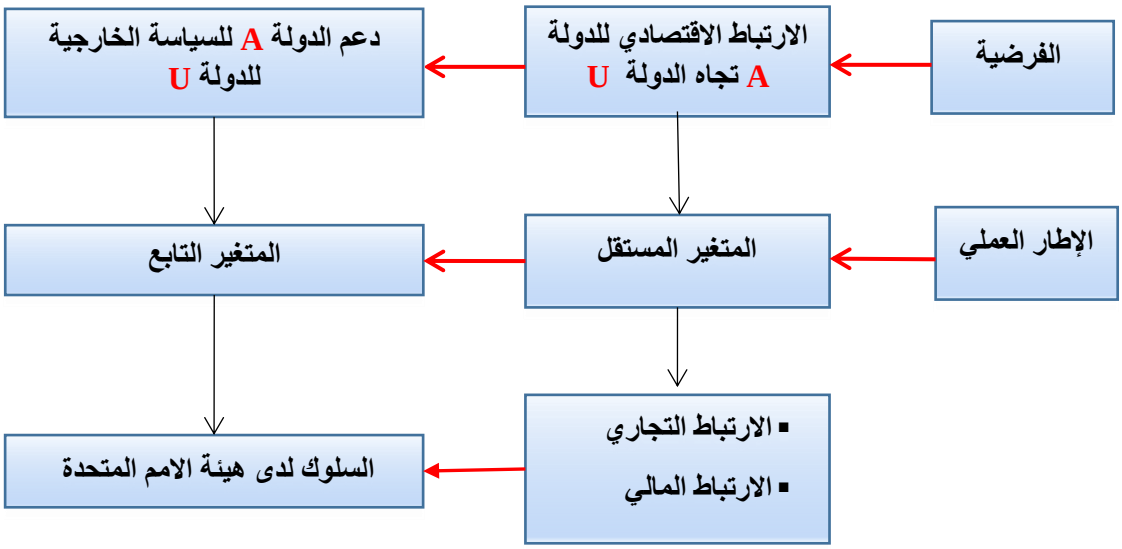

الشكل 3.5: كيفية تطوير الإطار العملي للبحث المستوى 2
المصدر: Gordon و Pétry (2000)

المتغير الوسيط

المتغير الوسيط هو المتغير الذي في بعض الأحيان يلزم اضافته الى الإطار العملي لأن شروط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي التي تستدعي ذلك؛ هو عنصر إلزامي في هذه المعادلة مما يؤهل أو يوضح العلاقة الواردة في الإطار العملي.

مثال:

على سبيل المثال، لدينا فرضية تربط بين الاعتماد التجاري وإدارة الدعم الدبلوماسي في الأمم المتحدة. من الواضح أن التبعية الاقتصادية لا تؤثر بشكل مباشر على سلوك الدعم الدبلوماسي؛ الارتباط التجاري في بلد ما ليس كيانا ملموسا من شأنه أن يكون قادرا على ممارسة ضغط حقيقي على سلوك الحكومة (أو الممثلين الدبلوماسيين) في ذلك البلد. هنا لدينا الفرضية غير مكتملة إذا لم ندرج عنصر آخر على الأقل الذي من شأنه أن يترجم عمليا مصداقية تلك العلاقة الممثلة في تأثير الاعتماد التجاري على سلوك الدعم الدبلوماسي.

من الممكن أن حكومة من البلدان المرتبطة تجاريا بدولة اخرى تقودها توقعات عقلانية لدعم سياسة دبلوماسية خارجية للدولة القوية المهيمنة؛ سيناريو الأكثر احتمالا هو النظر في دور **مجموعات الضغط المنظمة** التي تمثل الصناعات التي تعاني من انقطاع العلاقات التجارية مع الدول القوية المهيمنة؛ الضغط من هذه المجموعات هو الحلقة المفقودة في الفرضية الجديدة.

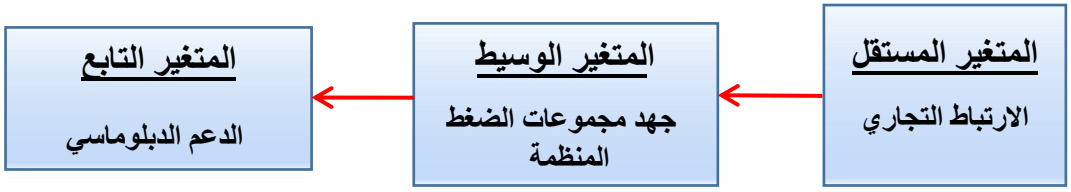

الشكل 4.5: المتغير الوسيط المستوى تمثيل 1
المصدر: Gordon و Pétry (2000)

لدينا فرضية جديدة لا تدعي أن الاعتماد التجاري وحده يسبب سلوك الدعم الدبلوماسي، ولكن بدلا من ذلك **جماعات الضغط المنظمة** التي تمثل الصناعات تكون (الأكثر عرضة للمعاناة من انقطاع العلاقات التجارية مع البلد القوي المهيمن) هي التي تمثل في الواقع القوة الضاغطة:

1. لإجبار الحكومة على تبني سلوك الدعم الدبلوماسي في الامم المتحدة؛
2. لصيانة وحتى زيادة الاعتماد التجاري (بما في ذلك تلك الصناعات المستفيدة).

نظريا، لأن الجماعات المنظمة تمارس هذه الضغوط لوجود علاقة بين الاعتماد التجاري وسلوك الدعم الدبلوماسي في الأمم المتحدة؛ وبالتالي المتغير الوسيط الذي هو الجماعات الضاغطة يحدد وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

نهاية المثال.

المتغير الوسيط يمكن أن يلعب أحيانا دور **المتغير السابق**، المتغير السابق هو المتغير المعروض على المتغير المستقل في السلسلة السببية، المتغير السابق يمكن أن يجعل من العلاقة المتوقعة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة باطلة، أي زائفة.

مثال:

نشرت نتائج البحوث قبل بضع سنوات وجود علاقة قوية بين تناول القهوة والإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، كانت المعادلة المفترضة على النحو التالي:

الشكل 5.5: علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع
المصدر: Thietart وآخرون ((2007

فريق بحث آخر كرر نفس البيانات، وأضاف متغير وسيط، يمثل استهلاك التبغ لتغيير المعادلة على النحو التالي:

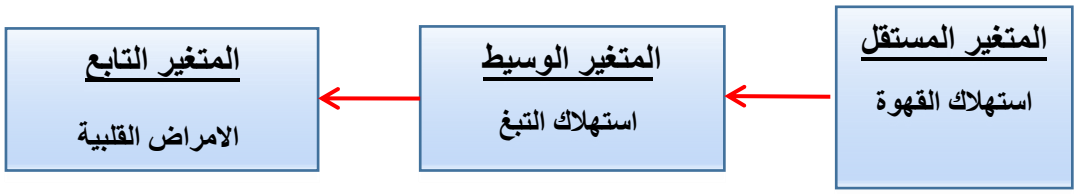

الشكل 6.5: المتغير الوسيط تمثيل 2
المصدر: Thietart وآخرون ((2007

باحثون من الفريق الثاني قسموا مواضيع الاختبار وفقا لمستوى التدخين ووصلوا إلى استنتاج مفاده أن التدخين هو الذي يحدد أساسا الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية. وبعبارة أخرى، الارتباط الملاحظ مع الفريق الاول من الباحثين الذي ربط بين حالات مرض القلب والأوعية الدموية واستهلاك القهوة فقط لتأثير واضح بوجود علاقة سببية بين أمراض القلب والأوعية الدموية والتدخين؛ العلاقة السببية بين استهلاك القهوة والإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية اختفت مرة واحدة لما قدمنا التدخين كمتغير في المعادلة.

يوضح هذا المثال أن إدخال متغير وسيط (التدخين) ليس فقط يحدد العلاقة بين المتغير التابع (الأمراض القلبية الوعائية) والمتغير المستقل (استهلاك القهوة)، ولكن يمكن أيضا جعل هذه العلاقة باطلة أو (مضللة).
نهاية المثال.

وعادة ما نضم المتغيرات الوسيطة والمتغيرات السابقة تحت عنوان مشترك يدعى المتغيرات الضابطة أو التحكمية، كما يدل عليه اسمه. متغير التحكم أو الضابط هو المتغير الذي أثره يؤدي دور الرقابة (يكون ثابتا) في دراسة وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛ البحوث على المتغيرات الضابطة هي ممارسة لازمة عندما الفرضية تبين صراحة أو ضمنا وجود علاقة سببية أي علاقة السبب والنتيجة.

في العلاقة بين السبب والنتيجة، المتغير المستقل هو سبب التأثير المزعوم على (المتغير التابع).

المتغير المعدل

المتغير المعدل يعدل من العلالقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتمت تسميته بالمتغير المُعَدِّل لأنه يسعى إلى تعديل هذه العلاقة بالتأثير فيها سلبا أو إيجابا وكذلك بمقدار قوة عالي أو منخفض.

مثال:

لنأخذ مثلا على ذلك التحقق من العلاقة بين عدد حصص المراجعة وقدرة الطالب على استيعاب وفهم الدرس. إذن، في هذا النموذج النظري المتغير المستقل هو عدد حصص المراجعة والمتغير التابع هو قدرة استيعاب وفهم الطالب للدرس. فليتخيل الباحث لو أدخلنا متغيرا معدلا في هذه العلاقة

بين هذين المتغيرين، وليكن محيط ومناخ قسم التدريس أي مثلا تكييف القاعة أو قدرة الاستاذ على شرح الدرس وإيصال المعلومة الى الطلبة.

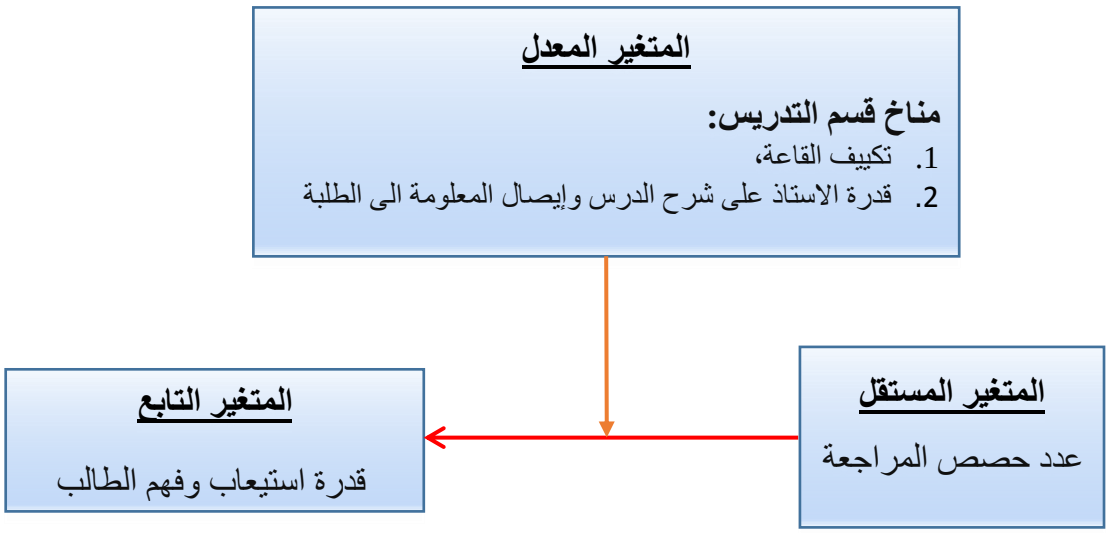

الشكل 7.5: تمثيل المتغير المعدل
المصدر: أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير (2019)

نهاية المثال.

نادرا ما يكون من الممكن التأكد من وجود علاقة سببية في العلوم الاجتماعية؛ لضمان هذا الإطار العملي يلزم التحقق من أربعة شروط (لكنها غير كافية) لوجود علاقة سببية.

1. **أولا:** يجب على الباحث التحقق من أن المقاربة **النظرية** التي على أساسها بنينا الإطار النظري تسمح للمسلمة من **وجود** علاقة **سببية**؛ هذا التمرين يسمح للتحقق في كثير من الأحيان من تحديد المتغيرات الوسيطة.

2. **ثانيا:** يجب التأكد من أن الارتباط التجريبي بين متغيرات الدراسة يمكن أن يأخذ في الواقع شكل من أشكال التغاير بالمدلول الاحصائي؛ وهي ليست شرطا كافيا، لأن الارتباط لا يعني بالضرورة أن هناك علاقة سببية؛ إلا أنه يعد شرطا ضروريا إذ أن عدم وجود ارتباط يدمر أي أمل في وجود علاقة سببية أي وجود السبب والنتيجة.

3. **ثالثا:** الشرط الثالث هو أن السبب (المتغير المستقل) يسبق منطقيا أو زمنيا التأثير المتوقع (المتغير التابع).

4. **رابعا:** الشرط الرابع هو أن نتمكن من القضاء على الآثار الضارة المحتملة لأطراف ثالثة دخيلة؛ هذه الاخيرة من شأنها أن تعمل على وجود علاقة زائفة بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛ للتأكد من هذا، ينبغي الأخذ بوجود متغيرات سابقة (واحد أو أكثر) في هذه المعادلة.

تكوين المتغيرات بالتالي هو الخطوة الأولى لبناء الإطار العملي؛ ذلك من خلال تحديد المستوى الأول من الدقة للمفاهيم العملية الواردة في الفرضية. المتغيرات تسمح باتخاذ الخطوة الأولى في تفعيل هذه المفاهيم وهذه تعتبر الخطوة الأولى نحو الارتباط التجريبي بين متغيرات.

4. أنواع المتغيرات تبعا لتغير البيانات أو المعطيات

يوجد نوعان من المتغيرات التي تتميز تبعا لتغير البيانات منها المتغير الكمي والمتغير الكيفي أو النوعي.

المتغير الكمي

المتغير الكمي هو ذلك المتغير الذي قياساته تأخذ قيمة عددية، رياضيا، طبيعية أو صحيحة أو حقيقية مثل عمر الإنسان، عدد الطلبة في الفصل أو في الجامعة، أو حتى قيمة ذكاء الفرد. المتغير الكمي يأخذ شكلين مميزين فهو إما أن يكون منفصلا أو أن يكون متصلا (مستمرا).

المتغير المنفصل يشمل الأعداد الصحيحة التي لا تحتوي على كسور أما المتغير المتصل أو المستمر فهو الذي يأخذ أي قيمة على المقياس فهو الذي يأخذ القيم على شكل كسور مثل تراكمات المعدلات، الأوزان والقياسات المترية.

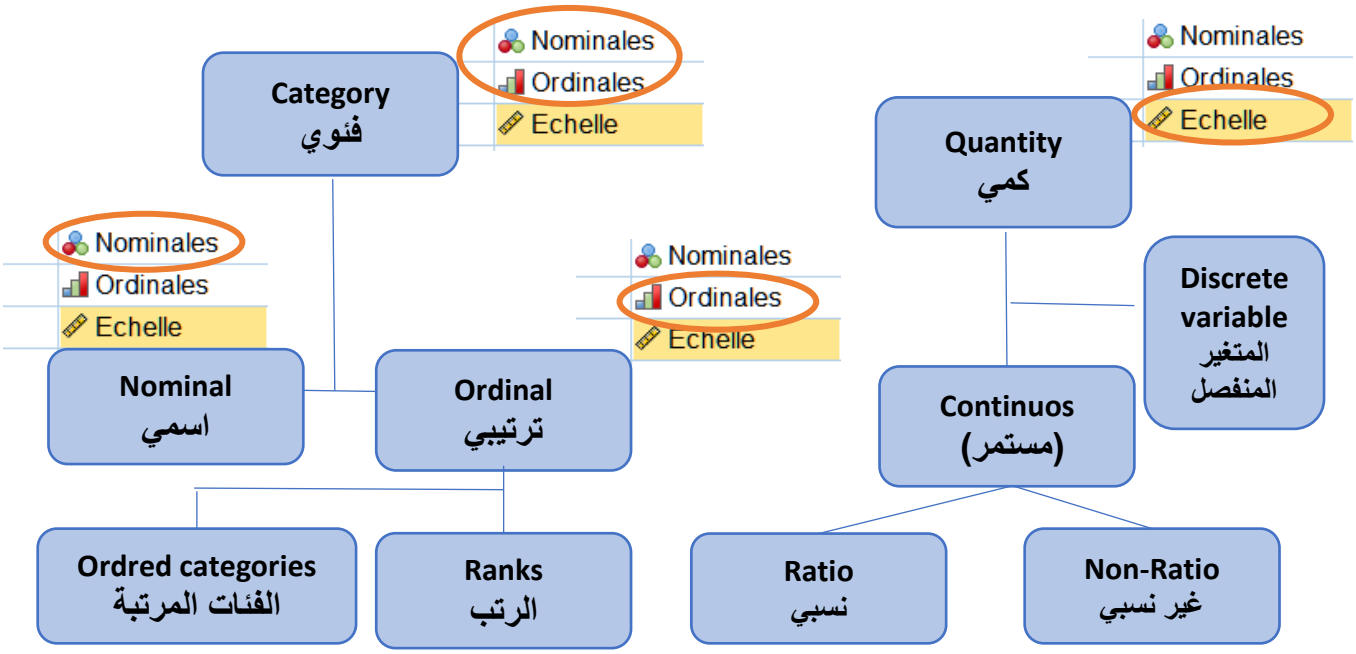

الشكل 8.5: أنواع المتغيرات تبعا لتغير البيانات

المصدر: Birley, G et Moreland N (1998, P. 62)

المتغير النوعي

التباين في صـور المتغير النوعي تكون وصـفية لا تأخذ شـكل قيمة عددية، المتغير النوعي كذلك يدعى بالمتغير الفئوي. ويأخذ شكلين من القياس: اسمي وترتيبي؛ نوع سلم قياس المتغير النوعي أو مســتوى القياس الاســمي هو ببســاطة لا يأخذ بعين الاعتبار الرتبة والنظام ونســبة المجال العددي، مثل الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو نوع الجنســية. وعندما تعطى أرقام لهذه المســتويات فإنها تكون مجرد رموز وليست أرقاما حقيقية يمكن أن تجرى عليها العمليات الحسابية، مثل الأرقام التي يحملها اللاعبون في ملاعب الكرة الأرضية

أما مستوى القياس الترتيبي فهو من حيث الهدف مثل القياس الإسمي لكن يضيف إليه خاصية الترتيب، والذي يضع هذا الترتيب في سلم تسلسلي تصاعدي أو تنازلي مثل سلم ليكارت (Liker Scale) أو سلم الخاص بالتقييم (Rating Scale)؛ وهذه تأخذ الشكل التالي: 1) أوافق بشدة، 2) أوافق، 3) محايد، 4) لا أوافق، 5) لا أوافق بشدة.

أمثلة:

في أي مجال تشتغل مؤسستكم؟ نوع المتغير: اسمي

العدد		
1.1	الخدمات	
1.2	البناء والأشغال العامة	
1.3	التصنيع	
1.4	الخدمات الصناعة	
1.5	الزراعة	
1.6	الصيد	
1.7	الأنشطة الحرفية	
1.8	مختلطة (نشاطان أو أكثر)	
1.9	غير ذلك (حدد.....)	

منذ أي سنة توجد مؤسستكم؟ نوع المتغير: ترتيبي

2.1	قبل عام 1980	
2.2	1 جانفي 1980 إلى 31 ديسمبر 1989	
2.3	1 جانفي 1990 إلى 31 ديسمبر 1999	
2.4	1 جانفي 2000 حتى الآن	

ما مدى حجم مؤسستكم من حيث عدد الموظفين الدائمين أو العاملين بدوام كامل؟ نوع المتغير: ترتيبي

3.1	مؤسسة صغيرة جدا (من 1 إلى 9 موظفين)		
3.2	مؤسسة صغيرة (من 10 إلى 49 موظفًا)		
3.3	مؤسسة متوسطة (50 إلى 250 موظف)		
3.4	مؤسسة كبيرة (من 251 إلى 500 موظف)		
3.5	مؤسسة كبيرة جدا (أكثر من 500 موظف)		

ما هو الوضع القانوني لمؤسستكم؟ نوع المتغير: اسمي

4.1	مؤسسة عامة	
4.2	مؤسسة خاصة	
4.3	مؤسسة في إطار شراكة	
4.4	مؤسسة مساهمة	
4.5	مؤسسة ذات مسؤولية محدودة	
4.6	مؤسسة ذات شخص واحد وذات مسؤولية محدودة.	
4.7	غيرها، حدد (.....)	

ما هو الموقع الجغرافي لمؤسستكم على المستوى الوطني؟ نوع المتغير: اسمي

5.1	الشمال	
5.2	الهضاب العليا	
5.3	الجنوب	
5.4	الجنوب الكبير	

ما هو أعلى مستوى تعليمي وصلتم إليه؟ نوع المتغير: ترتيبي

6.1	ابتدائي	
6.2	متوسط	
6.3	ثانوي	
6.4	جامعي (ليسانس أو مهندس)	
6.5	الماستر أو الماجستير	
6.6	الدكتوراة	

من يتخذ القرارات في مؤسستكم؟ نوع المتغير: اسمي

7.1	مدير الوحدة في جميع الحالات	
7.2	المدير فقط في القرارات الاستراتيجية	
7.3	المدير ومساعديه المقربين	
7.4	أشخاص آخرون مسؤولون	

هل مالك المؤسسة هو المدير؟ نوع المتغير: اسمي

8.1	نعم	
8.2	لا	

ما هو جنسكم؟ نوع المتغير: اسمي

8.1	ذكر	
8.2	أنثى	

في أي فئة عمرية أنتم؟ نوع المتغير: ترتيبي

10.1	تحت 30	
10.2	بين 30 و45 سنة	
10.3	بين 46 و55 سنة	
10.4	بين 56 و65 سنة	
10.5	أكثر من 65	

هل استفادت مؤسستكم من برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ نوع المتغير: اسمي

11.1	نعم	

11.2	لا	

إذا كانت الإجابة بنعم، في أي عام استفادت من هذا البرنامج؟ نوع المتغير: كمي

12	يرجى تحديد السنة (.....)	

قياس الأداء

إذا استفادت مؤسستكم من برنامج التأهيل، قيم الأداء الخاص بأعمال هذه المؤسسة؟ نوع المتغير: ترتيبي

يرجى تقييم أداء مؤسستكم مقارنة بمتوسط القطاع الصناعي على مدار السنوات الثلاث الماضية. يرجى وضع علامة (√) في المربع المناسب لكل من المؤشرات التالية:

(1 = أقل بكثير من المتوسط، 2 = أقل من المتوسط، 3 = لا تقل كثيراً عن المتوسط، 4 = متوسط، 5 = فوق المتوسط قليلاً، 6 = أعلى من المتوسط، 7 = مرتفع فوق المتوسط)

	الرقم	بيان المؤشر	1	2	3	4	5	6	7
		13. قياس الأداء (MEPERFOR)							
قياس الأداء (MEPERFOR)	13.1	نمو حصة السوق.							
	13.2	الامتثال لعمليات الإدارة والتسيير المعمول بها دوليا في تشغيل مؤسستنا.							
	13.3	منتجاتنا تماثل منتجات منافسينا.							
	13.4	رضا العملاء والشركاء لمؤسستنا.							
	13.5	تكيّف مؤسستنا مع محيط الأعمال الخارجي.							
	13.6	تطور صافي الدخل بالنسبة للحقوق المالية للمساهمين.							
	13.7	تطور الربح على المبيعات.							

5. من المتغير إلى المؤشر

ولكن هذه الخطوة الأولى ليست كافية، لأن المتغيرات تشكل مرجعيات تجريبية واسعة جدا لتوجيه ملموس للتحقق التجريبي من الفرضية؛ فمن الضروري إدخال المستوى الثاني من الدقة في تفعيل هذه المتغيرات؛ هذه الخطوة الثانية تنطوي على بناء أو تشكيل المؤشرات التي تكون المتغيرات.

المؤشر هو أداة للتعبير عن لغة ملموسة أي غير مجردة؛ هذه اللغة استخدمت في خطوة صياغة الاشكالية، وإلى حد ما في مرحلة النطق بالفرضية. المؤشر يحدد بدقة المتغيرات ويمكن من تصنيف جانب من المتغير وذلك نسبة إلى صفة معينة واحدة منه.

وبالتالي فإن المؤشر هو المرجع التجريبي الأكثر دقة من المتغير الذي هو في حد ذاته المرجع التجريبي للمفهوم؛ من المفيد للغاية، أن المفهوم يلزم أن يعرف جيدا. المتغيرات يتحتم أن تكون أكثر تحديدا وسيتم بعد ذلك تبسيط بناء المؤشرات لهذا المتغير.

على الرغم من أن المفاهيم والمتغيرات قد تم تحديدها بشكل جيد، لكن قد تنشأ بعض العوائق. في بحث معين، المؤشر لا يمكن أن يشير إلا إلى متغير واحد، ولكن المتغير يمكن أن يحتوي على العديد من المؤشرات؛ هذا هو السبب في أن بناء المؤشرات يعد مرحلة حاسمة من مشروع البحث لذا يجب تناوله بعناية.

لذلك، سنطبق ثلاث قواعد:

القاعدة الأولى:

ينبغي بناء قائمة من جميع المؤشرات المحتملة وذلك استنباطا من الدراسات الادبية السابقة وكذلك استنادا على المعرفة المتوفرة عن موضوع الدراسة؛ بعد ذلك يجب تقييم كل من المؤشرات المحددة سلفا، ثم يتم القضاء على المؤشرات أقل ملاءمة حسب معايير احصائية محددة.

القاعدة الثانية:

تحويل المتغير إلى مؤشر يجب أن يتضمن قياس مستوى المؤشر؛ هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المتغيرات وفقا لقياس مستوى المؤشر. قياس مستوى المؤشر يتناول ثلاث أنواع منها: الاسمي والترتيبي والعددي أوالمستمر، المستمر يغطي نسبة المجال حسب سلم ليكارت.
لكن هذا المتغير يعتبر غير كاف يجب الذهاب إلى مستوى أكثر دقة لتوجيه البحث التجريبي لأنها يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة تتراوح من المشاركة في التصويت على القرارات التي اتخذتها مختلف دول اعتمدتها الأمم المتحدة إلى أشكال عديدة أخرى. لذلك يجب إضافة مستوى ثاني من الدقة للمفهوم العملي عن طريق الاحتفاظ بواحد أو عدد قليل من فئات السلوكيات الممكنة في الأمم المتحدة؛ يتم تحديد هذا الاختيار عموما من المعرفة المتوفرة في موضوع الدراسة وبناءه على دراسة الأدبيات السابقة.

لنفترض بعد ذلك أن المعلومات التي لدينا تقودنا الى اجراء الانتخابات في الجمعية العامة كمقياس أكثر فعالية للدراسة، من خلال السلوك في الأمم المتحدة، بدعم من الدولة A (مثلا: سلفادور) للسياسة الخارجية للدولة U (الولايات المتحدة). يصبح المؤشر يعتمد على نسبة من الأصوات للدولة A مماثلة أو مشابهة الى دولة U في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ بالتالي، يمكننا إبراز كل من الإطار العملي على النحو التالي:

- هذا يعني أن تحليل التصويت في الجمعية العامة يصبح مقياسا لمتغير السلوك في الأمم المتحدة، في الحد ذاته تعتبر نسبة التصويت أحد أبعاد هذا المفهوم العملي لدعم السياسة الخارجية.

- هذا يعني أيضا أنه إذا كنا نريد استخدام هذا المؤشر وحده، فالاستنتاجات التي سنقوم بها بعد ذلك عن المشاركة في الامم المتحدة سوف تكون من المفيد التصويت عليها في الجمعية العامة؛ أما إذا كنا نريد القول أكثر من ذلك حول السلوك في الأمم المتحدة، فإنه سيتم إضافة مؤشرات أخرى.

مثال:

وهكذا، فإن سمات متغير الجنسية المميزة ب: (الفرنسية أو الإنجليزية أو الإيطالية) هي منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، فنوع سلم القياس في متغير الجنسية هو اسمي.
نهاية المثال.

المقياس الترتيبي هو تحديد الأولويات لعدد من الصفات أو السمات.

مثال:

وهكذا، فإن شدة الممارسة الدينية قد تكون مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة، فنوع سلم الممارسة الدينية هو: ترتيبي.
نهاية المثال.

القياس الرقمي أو العددي: إلى حد بعيد الأكثر دقة، يحدد سمات على أساس القيم الموحدة؛ نتحدث عن متغير المجال أو الفاصل عندما يمكن التعبير عن المسافة بين سمات رقمية في شكل فترات قياسية.

مثال:

درجة الحرارة تقاس بالدرجة المئوية، هي متغير رقمي فاصل أو مجال، بالإضافة أن لديها خاصية الصفر المطلق، ثم نحن نتعامل مع نسبة متغيرة.
نهاية المثال.

القاعدة الثالثة

- يجب على المؤشرات أن تفي بمعايير الدقة والموثوقية والصلاحية.
- ينبغي على المؤشر أن يكون محددا ودقيقا بما يكفي لتمكين النسخ المتماثل من قبل باحثين آخرين.
- وهكذا، مؤشر متغير الجنسية ينبغي أن يحدد كيفية تصنيف جنسيات متعددة.

مثال:

مثال آخر، إذا باحث ما اختار قياس شدة ممارسة الشعائر الدينية مع ثلاث صفات (منخفضة، متوسطة، عالية) للحضور السنوي في مكان العبادة؛ يجب أن نميز بوضوح بين القيم الحرجة لكل هذه الصفات، والتأكد من أنها لا تزال تستبعد بعضها بعضا، وبالتالي لا تتداخل. في مشروع البحث، يمكن توفير مثل هذه التفاصيل في مرحلة جمع المعلومات وتحليل البيانات.
نهاية المثال.

يتطلب اختبار موثوقية المؤشر تواجد نتائج مستقرة على مر الزمن وثابتة؛ هذا يعني أن لكل تطبيق للمؤشر لنفس الشيء، يجب أن يحقق نفس النتيجة.

يشير معيار الصلاحية لقدرة مؤشر لتمثيل كاف للمفهوم الذي يفترض قياسه.

معيار الصلاحية يكون من الصعب في بعض الأحيان التأكد منه، وخاصة إذا كان قائما على الحكم على القيمة. هذا لا يمنع الباحث لتبرير صحة المؤشرات، على سبيل المثال من خلال السعي لنقاط دعم في الأدبيات السابقة وخاصة الاعمال التي اجريت على نفس الموضوع.

مثال:

مثال على الصلاحية هو: التقارب والتمايز في صحة بنود جداول قياس الاستبيان.

نهاية المثال.

هذه المؤشرات هي أدوات دقيقة التي تكمل المرجعيات التجريبية، وبالتالي يزيد من صعوبة ملاحظة المؤشرات على غرار المتغيرات.

مثال:

لذلك، العودة إلى مثالنا، المفهوم العملي لدعم السياسة الخارجية، في البداية، تم تحديده بالمتغير التابع الذي يعتمد على السلوك في الأمم المتحدة.

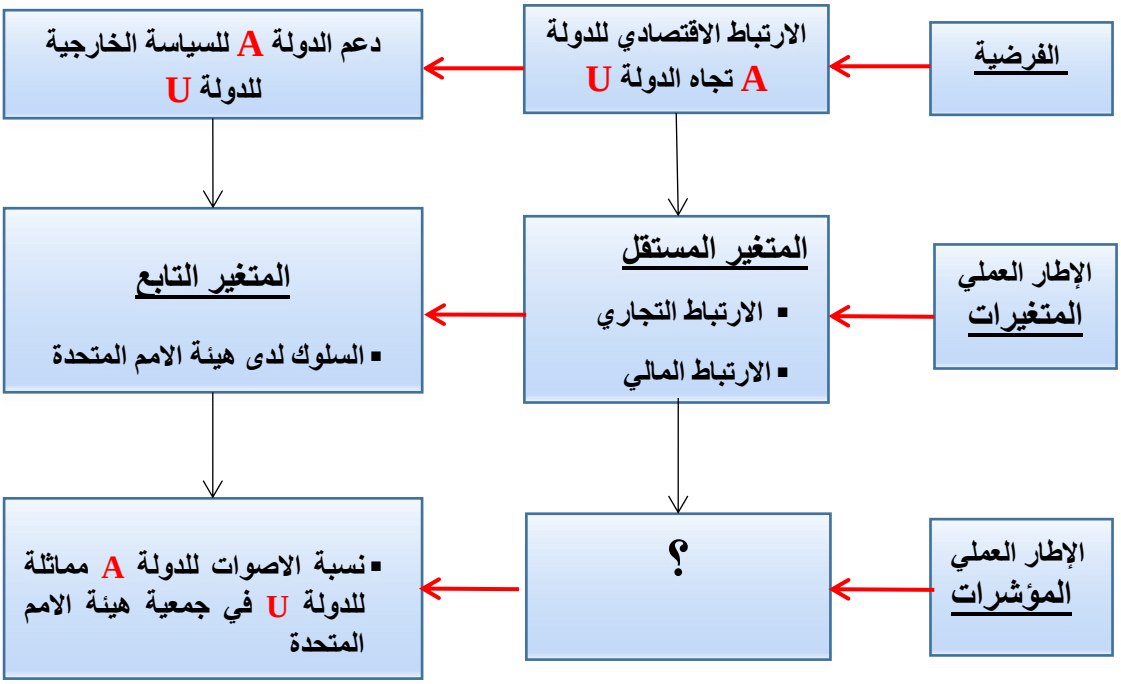

الشكل 9.5: مثال على تطوير الإطار العملي، التمثيل البياني 1
المصدر: Gordon و Pétry (2000)

يبقى لاستكمال الإطار العملي من خلال بناء مؤشرات لمتغيرات مستقلة، العملية هي نفسها تماما؛ لذا يجب علينا تحديد الأحداث التي تصبح في وقت واحد أدوات لقياس الاعتماد التجاري والاعتماد المالي؛ مرة أخرى، يجب علينا اتخاذ خيار بات علينا الإبقاء على نسبة الصادرات إلى دولة U كإجراء للاعتماد التجاري والنسبة المئوية للديون الخارجية للدولة Aالمتعاقدة مع الدولة U كإجراء للاعتماد المالي؛ وبالتالي، يمكننا إبراز الإطار العملي على النحو التالي:

نهاية المثال.

هذا التمثيل التخطيطي يسمح لنا أن نشير إلى أن كل خطوة من خطوات الإطار العملي (متغير ومؤشر) تستلزم المزيد من التفاصيل لتجسيد العلاقة التي هي في فرضية البحث، فلنضع في اعتبارنا دائما أن الإطار العملي لا ينطبق إلا على الفرضية التي تمت فيها صياغة العلاقة بصورة واضحة لا تستلزم التأويل.

أي تغيير في الافتراض يتطلب تعديل جوهري في الإطار العملي؛ لهذا من الشائع أن تجد في الأدبيات السابقة أن المتغير التابع سيصبح المتغير المستقل في أبحاث أخرى، وبالمثل، يمكن الافتراض نفسه توليد أطر عملية مختلفة اعتمادا على أهداف البحث.

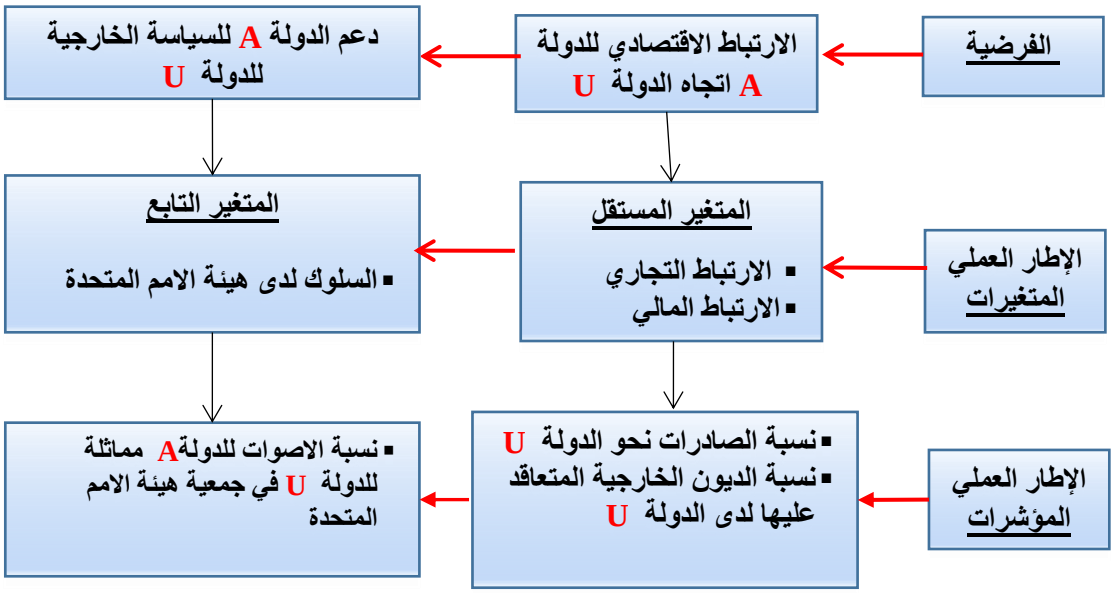

الشكل 10.5: مثال على تطوير الإطار العملي، التمثيل البياني 2
المصدر: Gordon و Pétry (2000)

6. ما وراء اختيار المتغيرات والمؤشرات وديناميكيات الإطار العملي

هذه المرحلة من مشروع البحث تسمح لنا بتوضيح وتجسيد العلاقة المطروحة في الفرضية؛ إذ يجب أن تكون قادرة على التحقق منها في ميدان البحث. على الباحث أن يحدد بدقة المتغيرات والمؤشرات التي تساعده على قياس الظاهرة العلمية المراد دراستها؛ ولكن أعمال بناء الإطار العملي **لا يقتصر** على تحديد المتغيرات والمؤشرات.

يجب على الباحث المعالج للإطار العملي توفير اثنين من المساهمات الإضافية.

أولا،

- يجب علي الباحث **تبرير** اختيار المتغيرات والمؤشرات المستخدمة في الإطار العملي؛ هذا الاختيار يجب أن ينبع من معرفتنا للأدبيات السابقة، وذلك بقدر الاهداف المنشودة من الدراسة.

- عموما، هذا التبرير يأتي جنبا إلى جنب مع اختيار الباحث مجموعة المتغيرات والمؤشرات، في مشروع البحث، هذا التبرير يأتي قبل التمثيل التخطيطي للإطار العملي.

ثانيا،

- يجب على الباحث عند تحديد الإطار العملي أيضا تحديد الديناميكية المتوقعة، إلا إذا كان الافتراض محدد بحيث يجعل من هذا العمل لا لزوم له؛ ولكن هذا أمر نادر الحدوث، وبالتالي يشير دائما الى كيفية ومعنى اختلاف قيمة المؤشرات التي تمكن في النهاية من تحليل تأكيد أو بطلان الفرضية.

مثال:

استمرار لمثالنا السابق، يستلزم إضافة المزيد من الدقة، نشير في هذا الصدد إلى أن الفرضية مؤكدة إذا حصلنا على نسبة أعلى من الصادرات للدولة U متماثلة مع الدولة A في التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. قد يكون هذا التأكيد مؤقت، سوف لا تصبح النتائج نهائية إلا بعد تحليل كافي للمتغيرات بجميع المؤشرات ذات الصلة عن طريق التحليل الاحصائي الاستدلالي بواسطة البرمجيات الحديثة مثل SPSS.

نهاية المثال.

لهذا السبب يفضل الباحثون أن يتحدثوا أكثر عن الارتباط أو التغاير بدلا من العلاقة السببية، لأنه ليس من السهل دائما أو حتى من الممكن تنفيذ هذا الاختيار من طرف كافة المتغيرات وكل المؤشرات ذات الصلة.

وأخيرا، يجب علينا أيضا أن نحذر الباحث ضد الظروف التي قد تبطل فرضية البحث:

على سبيل المثال، إن الجمع بين ارتفاع مستويات الصادرات والديون الخارجية للدولة (A) ونسبة منخفضة من التماثل أو التشابه في التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة والنتائج قد تبطل فرضية البحث.

مرحلة الإطار العملي يجب أن تحدد كيف يجب أن تتغير قيمة كل مؤشر على أن يتم تأكيد الفرضية أو دحضها؛ توضع هذه التفاصيل عادة بعد التمثيل التخطيطي للإطار العملي وتعمل على إبرام هذه المرحلة من مشروع البحث.

7. الأمثلة التوضيحية

في القسم التطبيقي من هذا الفصل نحصي ثلاث أمثلة توضيحية تبين بيداغوجيا أهم النقاط التي تم اثارتها في القسم النظري.

1.7 المثال التوضيحي الأول

الإطار العملي

العنوان

استخدام استطلاعات الرأي من قبل السياسيين أو بالأحرى صناع القرار السياسي

التذكير بالفرضيات

لتعبير عن هذا سؤال الخاص للبحث نصوغ الفرضيات الآتية:

1) يوجد غالبا توافق بدلا من الخلاف بين صناع القرار السياسي ونتائج استطلاع الرأي حول القضايا السياسية التي تهم الرأي العام الوطني.

2) التوافق بين القرارات الحكومية ونتائج استطلاع الرأي تكون محتملة أكثر لما نتائج استطلاع الرأي تعكس رأي عام وطني حازم.

3) التوافق بين القرارات الحكومية ونتائج استطلاع الرأي يكون أكثر احتمال إذا كان الفاعلون المؤسساتيين المهمين يأخذون حلقة وصل بين صناع القوار السياسي والرأي العام الوطني.

في الفصل السابق شكلنا ثلاث فرضيات لشرح الاختلافات في علاقة اتفاق بين الرأي العام وقرارات الحكومة؛ وفقا لهذه الفرضية الأولى والثانية، في حال الاتفاق بين الرأي العام والسياسات العامة، هذه العلاقة هي أكثر احتمالا إذا كانت النتائج تعكس رأي عام قوي وحازم؛ أما الفرضية الثالثة تنص: في حال الاتفاق بين الرأي العام والسياسات العامة يفترض أن الرأي العام مدعوم من طرف مؤسسات مجتمع مدني ومجموعات ضاغطة التي تعتبر كمتغير وسيط في هذه العلاقة.

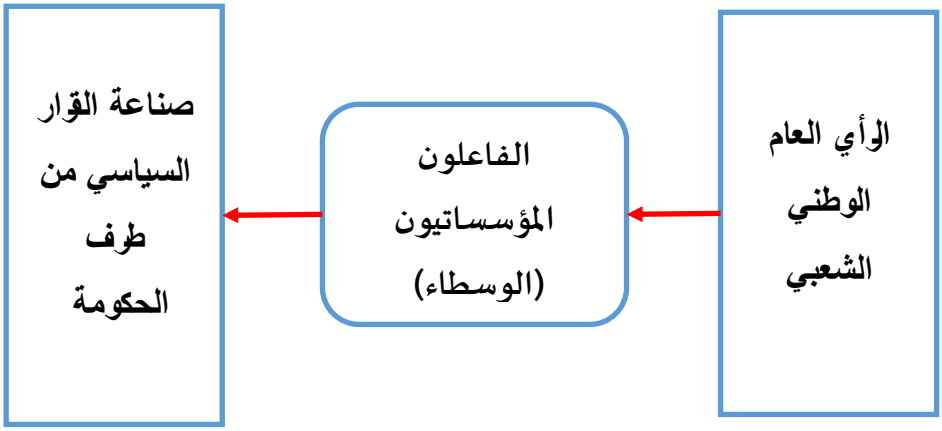

الشكل 11.5: التمثيل البياني لنموذج الإطار النظري للبحث
المصدر: من اعداد الباحث

وحدة التحليل

وحدات تحليلنا تتوافق مع كل حل مقترح لهذه المشكلة السياسية، حتى نتمكن من تحديد ما إذا اعتمد حل المسألة من قبل الحكومة أم لا.

المفاهيم العملية والمرور إلى المتغيرات

سنقوم الآن بإعطاء سمات ومستويات قياس دقيقة لكل المفاهيم محل الدراسة أو متغيرات الدراسة. لنعتمد أن: المتغير التابع هو الاتفاق (أو الخلاف) بين قرار الحكومة واتجاه رأي أغلبية الشعب، هذا متغير اسمي ثنائي (وتسمى أيضا ثنائية التفرع).

لاحظ، أنه من الممكن أيضا قياس العلاقة بين قرار الحكومة والتغير في الرأي العام الشعبي؛ في هذه الحالة، وحدات تحليلنا تتوافق مع كل حل سياسي يكون فيه على الأقل اثنين من الاستطلاعات المتعاقبة متطابقة؛ قياس التغيرات في توجه الرأي العام الغالب يسمح لنا أن نفهم بشكل أفضل النظام الزمني الرابط بين الرأي العام والسياسة العامة للحكومة.

إذا على سبيل المثال، تغير الرأي قبل قرار الحكومة، إذن لدينا دليل إن لم يكن يقين، أن هذا الرأي يؤثر على قرار الحكومة. على العكس من ذلك، إذا كان هذا القرار قبل التغيير في الرأي العام، إذن لدينا دليل على أن الرأي العام متأثر بقرارات النخب الحاكمة. للأسف، من المرجح أن يكون هذا نظريا أساسا، لأنه في الواقع، قليلا ما يؤثر الرأي العام في قرارات الحكومة.

الحد الحرج للمتغير التابع

لتفسير نتائج استطلاع الرأي، يجب أن نأخذ في الاعتبار هامش الخطأ، وهي عبارة عن ثلاثة في المائة (3 %) بالنسبة لعينة قياسية من 1500 شخص؛ يمكننا أن نكون متأكدين من قيادة الأغلبية إذا تجاوزت عتبة هامش الخطأ فقط. ضمنا، فمن الضروري ألا يقل عن (53 %) من دعم الرأي العام أو تعارض لسياسة حكومية مقترحة لتكون قادرة على القول ما إذا كان هناك اتفاق أو خلاف بين الرأي العام والسياسة العامة للحكومة.

المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمفهوم العملي لاتجاه الرأي الحازم

المتغير الأول الذي سنقوم بربطه بمفهوم إدارة الرأي العام الحازم يتعلق بأهمية أسئلة استطلاع الرأي العام. فمن المنطقي أن نعتقد أن الجمهور هو أكثر اطلاعا على القضايا التي تعتبر مهمة. صناع القرار السياسي هم أكثر عرضة للانحناء أمام الإرادة الشعبية في القضايا البارزة منها على القضايا غير البارزة. وسيتم النظر في إدارة الرأي العام بشأن مسألة تعتبر هامة (بارزة) حتما هي حازمة. على العكس من ذلك، نرى اتجاه انعدام الرأي العام من الحزم في القضايا التي لا تعتبر مهمة (غير بارزة) من قبل عموم الشعب.

سنحتفظ باثنين من المتغيرات الأخرى لحساب قوة هذا المفهوم في اتجاه الرأي العام، وهي نطاق الأغلبية والتجانس في الرأي حول كل سؤال لاستطلاع الرأي؛ فمن المنطقي أن نعتقد أن وجود أغلبية قوية من التأييد أو المعارضة على سؤال الاستطلاع أن يشجع صناع القرار لمتابعة تفضيل

الشعب، والأمور الأخرى متساوية. الرأي المتجانس يذهب في نفس الاتجاه في جميع المناطق وفي جميع الأعمار وجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية.

المتغير الوسيط المرتبط بالمفهوم العملي الخاص بمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

لإعطاء مضمون توظيفي للمفهوم العملي الخاص بمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، سوف نستخدم ثلاث متغيرات التي تحدد أثر المجموعات المؤسساتية الفاعلة (الوسطاء) التي تتدخل في العلاقة بين الرأي العام والقرارات السياسية للجهات الحكومية، منها: مبادرات برلمانية وحكومية ومبادرات جماعات الضغط ومبادرات وسائل الإعلام.

المتغيرات السابقة

للتحليل ينبغي أيضا أن نأخذ في عين الاعتبار المتغيرات السابقة.

هذه المتغيرات غير تلك التي عهدناها في الإطار العملي الأصلي، ولكن مع ذلك قادرة على تشويه الاتفاق أو الاختلاف في العلاقة المتوقعة بين الرأي العام وسياسة الحكومة؛ سوف يقاس حشد الجهود العامة باستخدام اثنين من المتغيرات التي لها ما يبررها منها: الجهد المالي والجهود الإعلامية التي تبذلها الحكومة في كل قضية تمس الرأي العام الوطني.

نحتفظ أيضا بمتغير سابق آخر هو المجال الوظيفي؛ ووفقا لبعض الباحثين، الاتفاق بين الرأي العام والسياسة العامة يكون نادرا في قضايا السياسة الخارجية، لأن معلومات عموم الشعب في هذا النوع من المجال الوظيفي ناقصة أو نادرة وبالتالي لن يؤخذ رأي العامة بعين الاعتبار في هذا النوع من الأسئلة، من دون الخوف من الانتقام من طرف الشعب في الانتخابات القادمة. على العكس من ذلك، يجب أن يكون الاتفاق بين عموم الشعب والسياسيين أكثر شيوعا في القضايا المحلية حيث يتم إعلام الرأي العام على نحو أفضل.

متغير سابق آخر، هو النظر في دراسة العلاقة بين الرأي العام والسياسة الأيديولوجية للحزب الحاكم. من الممكن أن الاتفاق بين الرأي العام وصناع القرار السياسي حول قضايا السياسات العامة يعتمد على ما إذا كان الحزب الحاكم هو أكثر يسارا أو أكثر يمينا؛ يجب علينا أيضا أن ننظر في الآثار المحتملة للسنة التي أجري فيها الاستطلاع، من الممكن أن علاقة الاتفاق أو الخلاف بين الرأي والسياسة تتأثر بالاتجاه الزمني العميق.

المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمفهوم العملي لاتجاه الرأي الحازم

الخطوة التالية هي إيجاد المؤشرات للمتغيرات التفسيرية لدينا. لصياغة المؤشرات يجب احترام أكبر قدر ممكن من متطلبات الدقة والموثوقية والصلاحية؛ في بناء المؤشرات، يجب أن يحسب لها الوسائل التقنية المحدودة المتوفرة لدينا. بالإضافة إلى ذلك، سنسعى لتكرار أكبر قدر ممكن من المؤشرات المستخدمة بالفعل من قبل باحثين آخرين؛ لكيلا نطيل هذا العمل سندرس بالتفصيل مؤشرات المتغيرات المرتبطة بقضايا الرأي العام البارزة أو المهمة. يتم الإبلاغ عن مؤشرات المتغيرات التفسيرية الأخرى في العمود الأخير من المتغيرات والمؤشرات التحليلية في الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات.

المؤشرات البارزة للمتغير

مؤسسات استطلاع الرأي تطلب أحيانا من المشاركين ترتيب ووضع قضاياهم في ترتيب من حيث الأهمية لكل قضية من القضايا؛ مثل هذا التصنيف هو مؤشر كبير لوجود مشكلة بارزة لدى الرأي العام؛ لسوء الحظ، فإن معظم نتائج الدراسة لا تقدم معلومات على الأهمية النسبية لأسئلة المشاركين. في الواقع، من المنطقي أن نعتقد أن أعلى نسبة من عدم الاستجابة في مسألة ما، تؤدي أن هذه القضية ليست قضية بارزة لدى الرأي العام، يجب علينا أن ندرك أيضا أن بعض القضايا البارزة في استطلاعات الرأي يمكن أن تسبب نسبة أعلى من عدم الاستجابة لأنها تحمل على مواضيع حساسة ومعقدة بحيث أن العديد من المشاركين يترددون في اتخاذ (أو كشف) موقف بشأن هذه القضايا.

فمن الممكن لعلاج بروز متغير ما من القضايا كمتغير أمر؛ في هذه الحالة، لإصلاح مستوى حرج من اجراءات المؤشر يكون على النحو التالي: سيتم اعتبار مسألة من أن يكون لها درجة بروز عالية في الرأي العام إذا كان أقل من 10 % من الذين شملهم الاستطلاع يجمعون أنهم لا يعرفون الاجابة أو ليس لهم رأي في هذه المسألة. العكس في ذلك، سيتم اعتبار المسألة أن لها بروز منخفض. مثل هذا المؤشر الغير دقيق جدا (يجعلنا نفقد المعلومات)؛ ولذلك، فمن الأفضل الإبقاء على القيمة المطلقة لنسبة المستطلعين الذين لا يعرفون أو ليس لهم رأي في مسألة ما كمؤشر لمتغير لدينا. سيكون لدينا إذن متغير مستمر أو متغير نسبة، فالقيمة تختلف من الناحية النظرية من صفر إلى مئة في المئة.

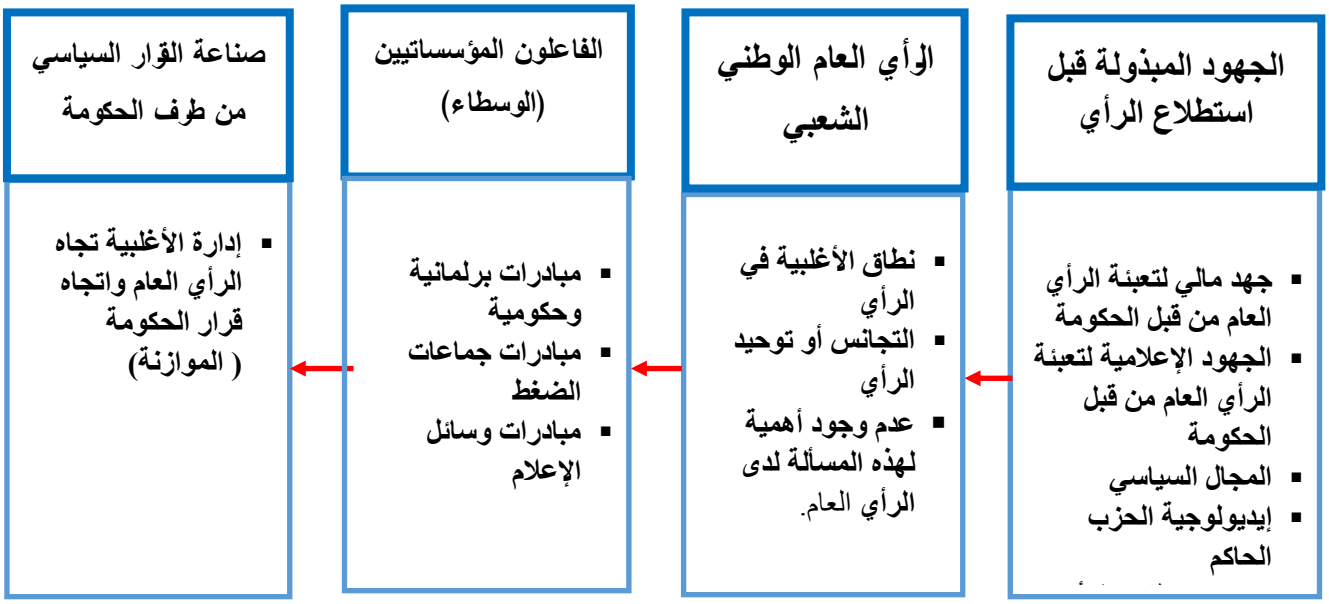

الشكل 12.5: التمثيل البياني لنموذج الإطار النظري للبحث
المصدر: من اعداد الباحث

الجدول 1.5: الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات
المصدر: Gordon و Pétry (2000)

المتغير	السمة	قياس المستوى	المؤشر والعتبة الحرجة
إدارة رأي الأغلبية	الوضع الراهن / تغيير	اسمي	▪ 0 = لا تغيير ▪ 1 = تغيير ▪ 9 = غير مؤكد (عند العتبة النقدية من هامش الخطأ)
إدارة قرار الحكومة	الوضع الراهن / تغيير	اسمي	▪ 0 = الوضع الراهن ▪ 1 = تغيير ▪ 9 = غير مؤكد
المتغير التابع: • **العلاقة بين إدارة الأغلبية تجاه الرأي واتجاه قرار الحكومة (القرار)**	موافق / غير موافق	اسمي	▪ اتفاق = لا يقل عن 53٪ من الجمهور يؤيدون قرار الحكومة ▪ لا أوافق = لا يقل عن 53٪ من الجمهور يعارضون قرار الحكومة ▪ غير مؤكد ما إذا كان النطاق الأغلبية أقل من 53٪
المتغيرات المستقلة: • **نطاق الأغلبية في الرأي** • **التجانس أو توحيد الرأي** • **عدم وجود أهمية لهذه المسألة لدى الرأي العام.**	القيمة العددية متجانسة / تقسيم القيمة العددية	نسبة اسمي نسبة	▪ النسبة المئوية للاستجابات في نفس الاتجاه ▪ غياب التجانس (مشفرة 1) أو وجود تجانس في الرأي (مشفرة 0) الأغلبية متناقضين: (في المناطق، بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية وفي الجنس) ▪ نسبة المستجيبين الذين "لا أعرف" أو أن يكون "لا رأي"

الجدول 1.5: الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات (تابع)
المصدر: Gordon و Pétry (2000)

المتغير و المؤشرات	السمة	قياس المستوى	المؤشر والعتبة الحرجة
المتغيرات الوسيطة:			مجموع المبادرات الحكومية والبرلمان وجماعات الضغط والتدخل وسائل الإعلام، والتي تتزامن مع إدارة الأغلبية للرأي العام والتدخلات التي تذهب في اتجاه عكس اتجاه رأي الأغلبية.
• **مبادرات برلمانية وحكومية**	القيمة العددية	الفاصلة أو المجال	
• **مبادرات جماعات الضغط**	القيمة العددية	الفاصلة أو المجال	
• **مبادرات وسائل الإعلام**	القيمة العددية	الفاصلة أو المجال	
المتغيرات السابقة:			
• **جهد مالي لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة**	القيمة العددية	نسبة	▪ ميزانية الدعاية الحكومية بملايين الدولارات
• **الجهود الإعلامية لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة**	القيمة العددية	نسبة	▪ رسم منشورات الحكومة بالملايين
• **المجال السياسي**	سياسة الخارجية / سياسة داخلية يسار يمين	اسمي	▪ ن.ع
		نسبة	▪ ٪ من المناصب الوزارية المحتلة من قبل اليسار ▪ ٪ من المناصب الوزارية المحتلة من قبل اليمين
• **إيديولوجية الحزب الحاكم**	القيمة العددية	نسبة	▪ ن.ع
• **تاريخ استطلاع الرأي**			
• **جهد مالي لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة**			
• **الجهود الإعلامية لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة.**			

2.7 المثال التوضيحي الثاني

العنوان

أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(م. ص. م.)** على الأداء، في محيط أعمال صعب ومفتوح: حالة الجزائر

تذكير بالموضوع

أثر محيط الأعمال المفتوح والصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(م. ص. م.)** متميز، في هذه السنوات الأخيرة بتسارع تغير محيط الأعمال للمؤسسة الاقتصادية. هذه الحقيقة المعاشة بينت عدم قدرة هذا القطاع من المؤسسات في الدول النامية من أن يتطور ويغزوا أسواق خارجية جديدة.

ففي عالم أعمال في تغير دائم، (م. ص. م.) مازالت تتلقى الآثار المدمرة للعولمة الاقتصادية وآثار محيط اعمال مفتوح وصعب. هذه المؤسسات معرضة لمنافسة شديدة وصعبة، خاصة في الدول النامية؛ مناخ الأعمال هذا يفرض الأخذ بالحسبان تطوير (م. ص. م.) وإدراجها في سياق التنافسية على كل المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

التذكير بالفرضيات

لقد تم اعداد الفرضيات في الفصل السابق بصورة تفصيلية؛ في المجمل سبع فرضيات تم استخلاصها من ثلاث اسئلة فرعية أو بالأحرى أسئلة خاصة؛ هذه الفرضيات المطلوب التحقق منها بعد أن يتم تحويل مفاهيمها إلى متغيرات ثم تحويل هذه المتغيرات إلى مؤشرات أو بنود، تذكيرا إليكم هذه الفرضيات.

ف1: برامج التأهيل **تحسن** من أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ف2: المؤسسات المؤهلة هي **أكثر أداء** من غيرها من المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

ف3: برامج التأهيل ممثلة في الموارد المادية والموارد غير المادية لها **أثر إيجابي** على أداء المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ف4: سخاء أو ثراء محيط الأعمال له **أثر معدل إيجابي** على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات ومتغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ف5: الديناميكية (عدم الاستقرار) محيط الأعمال له **أثر معدل سلبي** على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات ومتغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ف6: التنافسية في محيط الأعمال له أثر معدل سلبي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات ومتغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ف7: تعقد محيط الأعمال له **أثر معدل سلبي** على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات ومتغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

وحدة التحليل ووحدة الملاحظة

في هذه الدراسة وحدة التحليل هي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما، وحدة الملاحظة هم إطارات هذه المؤسسات وبالأخص منها الجزائرية.

المفاهيم العملية والمرور إلى المتغيرات

المطلوب في هذه الدراسة هو تحديد تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأداء المالي وغير المالي في محيط أعمال صعب ومفتوح على كل المؤثرات الخارجية أيا كانت؛ أما التطبيق الميداني يتم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

إذن البحث يتضمن أكثر من ثلاث مفاهيم رئيسية، هي: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم الأداء بشقيه المالي وغير المالي وبعد ذلك محيط الاعمال المفتوح والصعب؛ هذه المفاهيم الثلاث تشكل البنى المراد تحويلها إلى متغيرات ثم بعد ذلك يجري تحويل هذه المتغيرات إلى مؤشرات ثم بعد ذلك يتم التحقق عن العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات، هذه العلاقة مصاغة بوضوح في الفرضيات السبع الآنف ذكرها.

الحد الحرج للمتغير التابع

في هذه الدراسة سنأخذ حدا حرجا لكل متغير من المتغيرات يعادل 5 %، أي أن مجال الخطأ لا يتجاوز هذه النسبة، بمعنى أن مجال الثقة هو 95 %.

المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمفهوم العملي لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المتغيرات المستقلة في هذا البحث هي أبعاد برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي: الموارد أو الاستثمارات ألا مادية والموارد أو الاستثمارات المادية، كل بنية أو مورد يتكون من مجموعة من المتغيرات:

- متغيرات الموارد أو الاستثمارات ألا مادية: ادارة الانتاج، ادارة الجودة، الادارة العامة، الادارة المالية، ادارة الموارد البشرية، ادارة التسويق.
- متغيرات الموارد أو الاستثمارات المادية: عصرنة الاجهزة والمعدات، اقتناء التكنولوجيا.

المتغير التابع المرتبط بالمفهوم العملي الخاص ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما المتغير التابع فهو مرتبط بالأداء المالي والأداء غير المالي، ولكل نوع من أنواع الأداء يتم قياسه بمجموعة من المؤشرات.

المتغيرات المعدلة

المتغيرات المعدلة ترتبط بأبعاد محيط الاعمال الصعب والمفتوح، وهي على التوالي: ثراء محيط الاعمال وحركية محيط الاعمال والتنافسية في محيط الاعمال وتعقيدات محيط الاعمال؛ هذه المتغيرات من شأنها أن تعدل العلاقة بين برامج تأهيل المؤسسات وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المؤشرات البارزة للمتغير

لقياس المتغيرات، قام الباحث بتحظير استبيان كمي الذي تم إعداده انطلاقا من سلالم قياس لدراسات أكاديمية سابقة نظرية وتجريبية (تطبيقية)، جدول سلالم القياس تجدونه على الصفحة.365-366 لهذا الرابط:

https://archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf

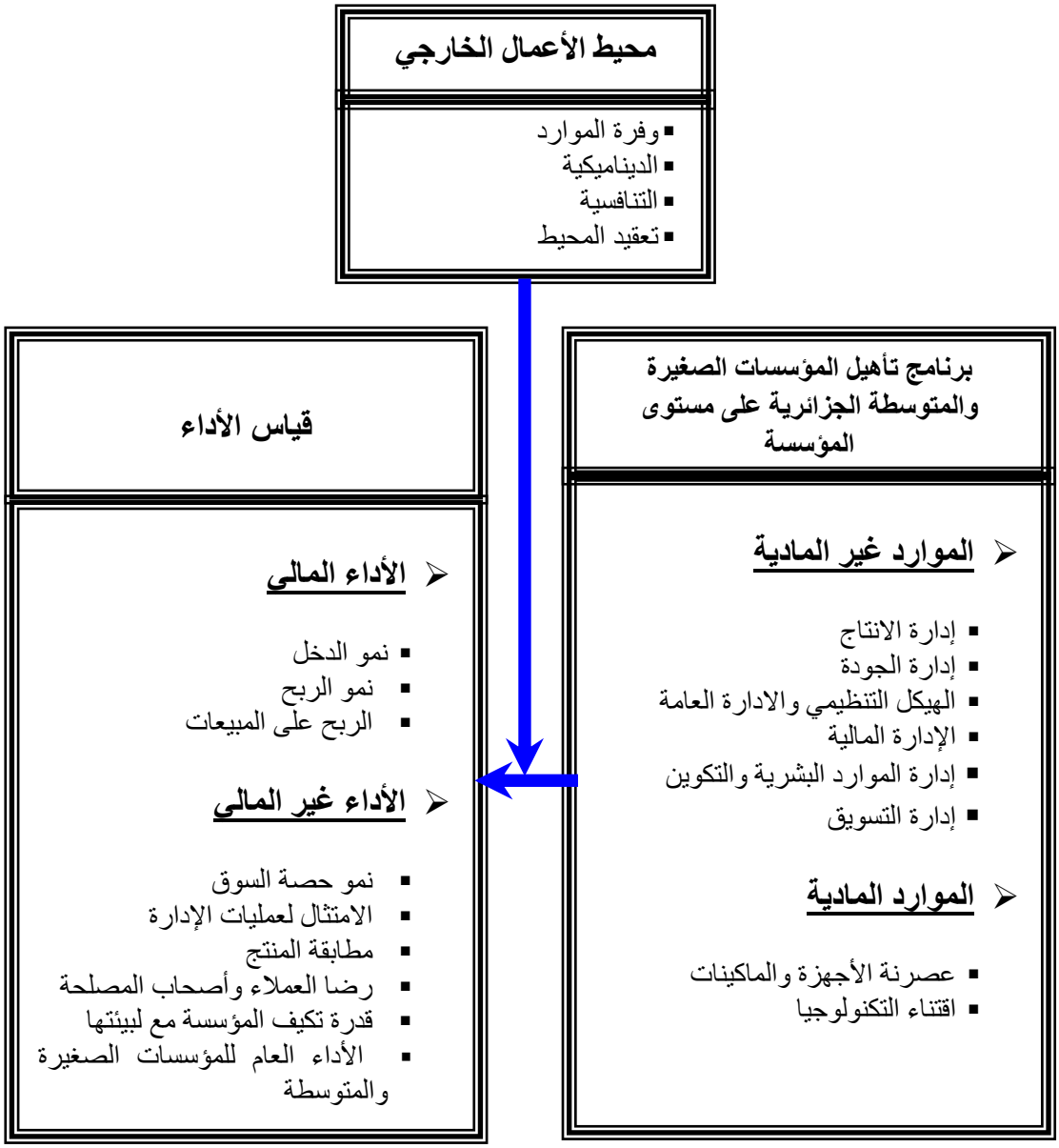

الشكل 13.5: التمثيل البياني لنموذج الإطار النظري للبحث
المصدر: عمرون (2014)

الجدول 2.5: الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات
المصدر : من اعداد الباحث

المتغير	المؤشر	السمة	قياس المستوى	المؤشر والعتبة الحرجة
المعلومات العامة عن المؤسسة الاقتصادية وعن المقاول أو مدير المؤسسة	قطاع النشاط	اجابات متعددة	اسمي	اختيار اجابة واحدة أو عدة اجابات
	أقدمية المؤسسة	اجابات متعددة	ترتيبي	اختيار اجابة واحدة
	حجم المؤسسة	اجابات متعددة	ترتيبي	اختيار اجابة واحدة
	الصيغة القانونية للمؤسسة	اجابات متعددة	اسمي	اختيار اجابة واحدة
	الموقع الجغرافي	اجابات متعددة	اسمي	اختيار اجابة واحدة
	المستوى الدراسي	اجابات متعددة	ترتيبي	اختيار اجابة واحدة
	مسؤولية اتخاذ القرار	اجابات متعددة	اسمي	اختيار اجابة واحدة أو عدة اجابات
	المنصب الاداري للمقاول في المؤسسة	اجابات متعددة	اسمي	اختيار اجابة واحدة
	عمر المقاول أو مدير المؤسسة	اجابات متعددة	ترتيبي	اختيار اجابة واحدة
	امكانية الاستفادة من برنامج تأهيل المؤسسات	اجابات متعددة	اسمي	اختيار اجابة واحدة

الجدول 2.5: الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات (تابع)
المصدر : من اعداد الباحث

المتغير	السمة	قياس المستوى	المؤشر والعتبة الحرجة
المتغير التابع • **تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**	المتغيرمتكون من تسع (9) مؤشرات أو بنود	مستمر(نسبة)	كل مؤشر يقاس على سبع (7) درجات من سلم ليكارت.
المتغيرات المستقلة: **تتكون من بنيتين:** **(الموارد أو الاستثمارات لا مادية والموارد المادية)** **كل بنية أو مورد يتكون من مجموعة من المتغيرات:** • **متغيرات الموارد أو الاستثمارات ألا مادية:** **(ادارة الانتاج، ادارة الجودة، الادارة العامة، الادارة المالية، ادارة الموارد البشرية، ادارة التسويق).** • **متغيرات الموارد أو الاستثمارات المادية: عصرنة الاجهزة والمعدات، اقتناء التكنولوجيا.**	كل متغير متكون من مجموعة من المؤشرات أو البنود	مستمر(نسبة)	كل مؤشر يقاس على سبع (7) درجات من سلم ليكارت.
المتغيرات المعدلة: • **ثراء محيط الاعمال** • **حركية محيط الاعمال** • **التنافسية في محيط الاعمال** • **تعقيدات محيط الاعمال**	كل متغير متكون من مجموعة من المؤشرات أو البنود	مستمر(نسبة)	كل مؤشر يقاس على سبع (7) درجات من سلم ليكارت.

3.7 المثال التوضيحي الثالث

العنوان

دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي:
دراسة حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج

تذكير بالموضوع

في ضل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، العمل المقاولاتي بالجزائر يشهد نقصا كبيرا؛ فمن أجل دعم وتعزيز روح المقاولتية ومرافقة حاملي الأفكار تبنت الجزائر، من تجارب الدول الأخرى عبر العالم، العديد من الميكانزمات وعلى إثرها سنت الجزائر ترسانة هائلة من التشريعات القانونية دعما وتحفيزا للفعل المقاولاتي؛ وهذا لأجل النهوض بالقطاع المؤسساتي وإنشاء نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخدماتية قوي ومتطور؛ فالمقاولاتية تعدّ من الركائز الرئيسية للرقي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي.

لقد أصبح من الحتمية دعم هذه الميكانزمات وتفعيلها، وذلك في صورة آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الإجراءات الإدارية ودعم الأفكار الرائدة والمبدعة سيما استهداف الفئات الحاملة لرصيد علمي تأهيلي وبالخصوص من جحافل الطلبة المتخرجين سنويا في كل التخصصات العلمية من الجامعات الجزائرية؛ ولهذا تحتم على السلطات العمومية تفعيل آليات الدعم للفعل المقاولاتي على مستوى كل التراب الوطني.

ف 1: تتجسد **آليات دعم** (م ص م) محل الدراسة في الاعتماد على الدعم غير المادي والدعم المادي.

ف 2: يساهم **الدعم غير المادي** المتمثل في بعد **المرافقة** لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

ف 3: يساهم **الدعم غير المادي** المتمثل في بعد **التكوين** لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

ف4: يساهم **الدعم المادي** المتمثل في بعد **التمويل** لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

ف5: يساهم **الدعم المادي** المتمثل في بعد **التجهيزات** الإدارية لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

وحدة التحليل ووحدة الملاحظة

- في هذه الدراسة وحدة التحليل هي آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- وحدة الملاحظة هما مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج متمثلة في إطارات هذين المؤسستين ويمكن أن نظيف كذلك بعض الشباب الذين استفادوا من خدماتهما.

المفاهيم العملية والمرور إلى المتغيرات

الهدف من هذه الدراسة هو السعي للفهم بعمق **دور** آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي، أما الجانب الميداني فيركز في هذه الدراسة على حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج بالجزائر.

في هذه الدراسة تناول الباحث مفهومين أساسيين، هما:

- آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تحسين العمل المقاولاتي.

هذين المفهومين الرئيسين يمثلان البني الأساسية والذين ينقسمان إلى أبعاد، فبنية آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنقسم الى بعدين، وهما: الدعم الغير مادي والدعم المادي.

- أما الدعم غيرالمادي فيظم متغيرين هما: المرافقة والتكوين،

- أما عن الدعم المادي فيتكون من متغيرين، هما: التمويل والتجهيزات المادية.

فيما يتعلق ببنية تحسين العمل المقاولاتي، فإنها تضم مباشرة ثلاث متغيرات، وهن: المؤسسات الناشئة والإبداع والابتكار وروح المبادرة.

الحد الحرج للمتغير التابع

في هذه الدراسة الاستكشافية سلك الباحث منهجا نوعيا أي كيفيا يعتمد على تحليل النصوص أي كلمات المستجوب وفقا لتوحيه أسئلة كيفية مباشرة أو نصف مباشرة أو أسئلة حرة تعنى بفهم الظاهرة العلمية المشاهدة بعمق؛ ولهذا في هذا النوع من البحوث لا يمكن تحديد حد حرج لمجال خطأ متغيرات الدراسة.

المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمفهوم العملي لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنسبة للمتغيرات المستقلة، بنية آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتوي على بعدين: الدعم الغير مادي والدعم المادي.

بعد الدعم غير المادي يضم متغيرين، هما:

- المرافقة،
- التكوين.

بعد **الدعم المادي** يضم متغيرين، هما:

- التمويل،
- التجهيزات المادية.

المتغير التابع المرتبط بالمفهوم العملي الخاص ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالنسبة للمتغيرات التابعة، بنية تحسين العمل المقاولاتي، تشتمل مباشرة ثلاث متغيرات، و هن:

- المؤسسات الناشئة،
- الإبداع والابتكار،
- روح المبادرة.

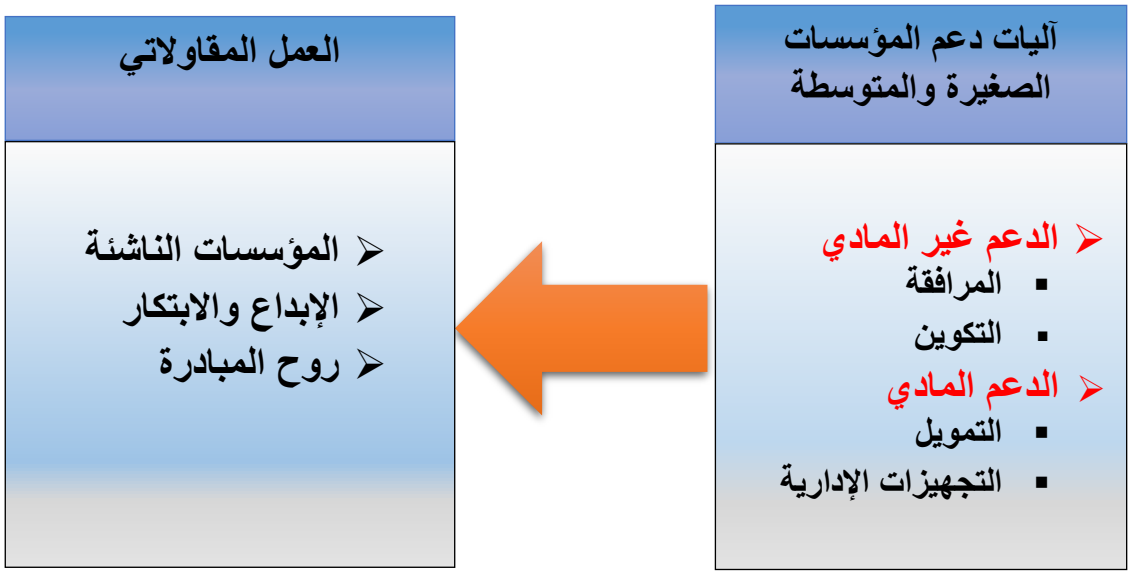

الشكل 14.5: النموذج النظري للبحث
المصدر: بن يحي (2018)

المؤشرات البارزة للمتغير

الجدول 3.5: الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات
المصدر: من اعداد الباحث

المتغير			السمة	قياس المستوى	المؤشر والعتبة الحرجة
المتغير المستقل **المتغير المستقل: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من بعدين** **البعد الأول: الدعم الغير مادي** **البعد الثاني: الدعم المادي**	**البعد الأول: الدعم الغير مادي**	**متغير:** ▪ **المرافقة** ▪ **التكوين**	كل متغير متكون من مجموعة من الأسئلة (البنود أو المؤشرات) 2 سؤال " سؤالين"	اسمي	إجابة المقابل أو الخبير وتحليلها
	البعد الثاني: الدعم المادي	**متغير:** ▪ **التمويل** ▪ **التجهيزات الإدارية**	3 أسئلة "مؤشرات"	اسمي	إجابة المقابل أو الخبير وتحليلها
المتغير التابع **بعد المتغير التابع: العمل المقاولاتي يتكون من ثلاث (3) متغيرات** **المتغير الأول: المؤسسات الناشئة** **المتغير الثاني: الإبداع والابتكار** **المتغير الثالث: روح المبادرة**			المتغير التابع يتكون من سبع (7) أسئلة أو مؤشرات	اسمي	إجابة المقابل أو الخبير وتحليلها

8. الملخص

1. الإطار العملي هو ترتيب المتغيرات والمؤشرات التي يتم بناؤها بعد صياغة الفرضيات. يهدف الإطار العملي لتحديد المفاهيم التجريبية العملية لفرضيات البحث، وذلك عن طريق ترجمة هذه المفاهيم إلى لغة محددة تسمح لعمل التحقق الميداني للفرضيات.

2. الإطار العملي يبدأ عمليا بتفعيل الإطار المفاهيمي النظري؛ الإطار العملي يعتبر أساسيا في مشروع البحث لأنه يعتبر جسرا يصل بين الإطار النظري، الذي يتمثل في فرضيات البحث، والقسم الخاص بالتحقق من الفرضيات ميدانيا. يتمثل دور الإطار العملي بالضبط في تحديد ما سيتم تحليله كميا أو كيفيا في عملية اختبار فرضيات البحث.

3. يمثل المتغير سمة أو سمات الظاهرة العلمية المراد دراستها. المتغير هو المرجع التجريبي أو الميداني لتحديد المستوى الأول من الدقة للمفهوم العملي المراد دراسته وبالتالي يفتح الطريق للعمل الميداني. الأنواع الثلاثة الأكثر شيوعا من المتغيرات هي: المتغير التابع والمتغير المستقل والمتغير الوسيط والمتغير المعدل والمتغير السابق ومتغيرات التحكم.

4. المؤشر هو أداة دقيقة لقياس المتغيرات، فهو يضيف المستوى الثاني من الدقة للمفهوم العملي للفرضية، المؤشر يساعد على تشكيل المعلومات الممكنة التي يمكن قياسها ميدانيا.

5. الإطار العملي يستخدم لتحديد وتبرير اختيار المتغيرات والمؤشرات. الإطار العملي يشير إلى طبيعة واتجاه التغير في قيمة المؤشرات ليتمكن الباحث من إثبات أو دحض فرضيات البحث.

كيفية بناء الإطار العملي؟

1. التأكد من المفاهيم العملية للفرضية ثم تعريفها بشكل جيد حتى تعكس على نحو كاف العلاقة التي نريد التحقق منها ميدانيا.

2. معرفة التحليلات السابقة حول موضوع الدراسة من أجل تسهيل اختيار المتغيرات والمؤشرات الأكثر ملاءمة لموضوع البحث.

3. تعيين وحدة التحليل ووحدة الملاحظة والعمل على التمييز بين أنواع المتغيرات.

4. تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة، وربما متغيرات التحكم أو غيرها، والتأكد من أنها تحدد على نحو كاف المفاهيم العملية للفرضية.

5. عند الاقتضاء، يجب التأكد من استيفاء كل الشروط للعلاقة المراد التحقق منها.

6. تحديد المؤشرات ذات الصلة، مع الحرص على تحديد مستوى قياس الدقة والالتزام بمعايير الموثوقية وصلاحية البحث.

7. ضبط اختيار المتغيرات والمؤشرات على أساس ما تم نشره في الدراسات السابقة حول موضوع البحث المراد دراسته.

8. تبيان، إن وجدت، القيم الحرجة للمؤشرات.

9. إدخال التغييرات في القيمة التي يجب أن تخضع لها مؤشرات المتغيرات حتى يمكن أن نقول أن هذه الفرضية تحققت أم لا.

مراجع الفصل:

المرجع الرئيسي:

- Gordon Mace et Pétry François. (2000). Guide d'élaboration d'un projet de recherche. 2e édition, Québec, Canada, Les Presse de l'Université Laval.

المراجع الثانوية:

- Amroune Boudjemaa. (2014). Impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la PME dans un environnement ouvert et intense : cas de l'Algérie. Université du Québec à Montréal, Thèse de doctorat, [En Ligne] : http://www.archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf (page consultée le 15-12-2017).
- Birley, G et Moreland N (1998). A practical Guide to Academic Research. London: Lokagan
- Lontandrlopoulos André-Pierre et al. (1990). Savoir préparer une recherche, la définir, la structurer et la financer. Montréal, Québec, Canada, Les presses de l'Université de Montréal.
- Durand Claire et Blais André. (1997). De la problématique à la collecte des données. Québec, Québec, Canada, Presses de l'Université du Québec, 3e éd.
- Gavard Perret Lavure Marie, Gotteland David et Jolibert Alain. (2008). Méthodologie de la recherche : Réussir son mémoire ou sa thése en sciences de gestion. Paris, France, Pearson Éducation.
- Google image 5. (2019). Image sur la théorie le cadre opératoire de la recherche. [En ligne] : https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&channel=crow&biw=1680&bih=936&tbm=isch&sa=1&ei=FYscXc73EuHUgwf9o52oCQ&q=creative%2C+idea%2Cresult%2C+operation++&oq=creative%2C+idea%2Cresult%2C+operation++&gs_l=img.3...20687.34652..34846...0.0..2.0.0.....4....1..gws-wiz-img.h14wtNh8BjQ#imgrc=y9zgejCLRypdBM: (Page consultée le 03/07/2019).
- Kerlinger F. N. (1973). Foundations of Behavioral Research. New York, USA, Holt Rinehart and Winston, 2e éd.
- Manheim Jarol B. et Rich Richard C. (1981). Empirical Political Analysis Research Methods in Political Science. New York, USA, St. Martin's Press.
- Nelson Michaud. (1997). Praxis de la science politique : Une porte ouverte sur les méthodes les champs et les approches de la discipline. Québec, Canada, Les Presses de l'Université Laval.
- Moschetto Bruno-Laurent. (2011). Le mémoire de Master en sciences de gestion. Paris, France, Economica.
- Nachmias David et Chava Nachmias. (1976). Research Methods in the Social Sciences. New York, USA, St. Martin's Press.

- Noel Alain. (2011). La conduite d'une recherche : mémoire d'un directeur. Montréal, Canada, Les éditions JFD.

- Thietart Raymond-Alain et Coll. (2007). Méthodes de recherche en management. Paris, France, Dunod, 3emme Éditions.

- بن يحي زهير. (2018). دور آليات دعم (م ص م) في تحسين العمل المقاولاتي في الجزائر: دراسة حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مذكرة ماستر، الجزائر.[على الخط]https://up.top4top.net/downloadf-1125fmb0z1-pdf.html

- أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير. (2019). أنواع متغيرات البحث العلمي. [على الخط] https://wefaak.com/%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A/ (تمت استشارة الصفحة يوم : 21 – 04-2019)